النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 586 ■ من 2 الى 8 يناير 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

عبد الحي أملوك:

ضيف العدد

أية مهام للتحرر الوطني في ظل التطورات الراهنة في الشرق الأوسط؟

ما وقع في سوريا لايمت للثورة بصلة وليس فتحا ديمقراطيا... 15

من أجل حملة نضالية واسعة للتصدي للتغول المخزني 06

شـــرعنة غسيـــل الأمـوال...! 05

قراءة في سياسة التشغيل على ضوء قانون مالية 2025 التقشفي 05

09 08 07

كلمة العدد:

من أجل التصدي لبنية الفساد المخزني

تعمقت ظاهرة الفساد وتعاظمت مستوياته في مختلف مناحي حياة المغاربة، حتى أن الفساد أصبح بنية مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة وفي أوساط مختلف النخب والطبقات الاجتماعية.

لقد سجل الرأي العام باستغراب حجم الأرقام وعدد القضايا المعروضة أمام محاكم جرائم الأموال، دون أن يغفل ملاحظته حول العدد المهول من الملفات المتستر عنها أو تلك التي تحتمي بالحصانة والناجية من أي متابعة. هكذا فقد تم التصريح من الدوائر الرسمية عن:

- متابعة 180 ممن سمي منتخبا أمام القضاء ومن بينهم 60 رئيس جماعة،25 نائب رئيس، 79 مستشار جماعي، 16 رئيس جماعي سابقا. بينما ثلاثون برلمانيا أو من يعرفون بممثلي الأمة حاليا أو سابقا يوجدون رهن الاعتقال.
- يوجد 44 برلمانيا قيد المتابعة أمام محاكم جرائم الأموال.
- اعتقال رئيس مجلس جماعة ورئيس جهة ومتابعة 10 من رؤساء عمالات وأقاليم بتهم تخص جرائم الأموال.
- في الجماعات: 20 رئيس جماعة رهن الاعتقال و100 آخرون رهن المتابعة القضائية، 30 رئيس جماعة مهددون بالعزل هذه السنة، اذا ما تم تطبيق المادة 60 من القانون التنظيمي 14/113 الخاص بالجماعات الترابية. هذا فضلا عن العشرات من الملفات التي أعدتها واحدة من مؤسسات الرقابة الرسمية وهي المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة لوزارة الداخلية...

هذه الحالة لا تنحصر في المؤسسات أعلاه، لكنها تنسحب على وضعية باقي الادارات والمؤسسات التي تنفلت بالصفقات العمومية وتدبير الشأن العام، بذلك كانت فضائح كثيرة ونذكر منها لا الحصر فضيحة التعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية. كما ان اكثر من عشرين في المئة من المقاولات المغربية تحت وطأة الفساد، كما أن حوالي 68 في المائة من المقاولات المغربية تصرح «ان الفساد شائع جدا وواسع الانتشار بالمغرب» هذا مع العلم أن الرصد هذا الفساد لا يشمل سوى جزءا يسيرا من الحياة العامة.

هل هي صحوة ضمائر السلطات المعنية أم هي صفارة انذار بالكارثة التي قد تأتي على الاخضر واليابس بعدما تجف منابع المال المسروق؟ إن الفساد، والتنمية والديمقراطية هما حتما يسيران في اتجاهين متعاكسين. لا يمكن أن تؤسس على الأول(الفساد) وتنتظر واهما بناء مجتمع الديمقراطية ودولة الحق والقانون، خاصة لما يكون الأمر لا يتعلق باختلالات تدبيرية وانما هي ارادة وعزيمة انتشرت لتستفيد منها نخبة صغيرة مصلحتها تعميم الفساد.

إن الفساد في المغرب ليس ظاهرة جديدة، وأن نهب وسرقة المال العام بهذا الحجم

هو من صميم السياسات المؤسسة لبنية النظام المخزني والكتلة الطبقية السائدة. حيث تستأسد الكتلة الطبقية بمجموع مقدرات وثروات البلاد من معادن نفيسة وثروات طائلة تروجها في المشاريع الكبرى المحتكرة ضدا على مصالح باقي الطبقات الشعبية المحرومة من كل الثروات ومن كل الفرص التي تتيح لها تحسين شروط العيش بكرامة في وطن ساهمت بل قاومت من أجل تحريره من الاستعمار لتسطو عليه كتلة طبقية وبورجوازية طفيلية والملاكين العقاريين على حساب مجموع الطبقات الشعبية المفقرة بفعل الافتراس وتسييد مظاهر الفساد والافساد. وقدورثت هذه الكتلة الطبقية الفساد من المعمرين الفرنسيين وقامت بمغربته وتطويره أكثر حتى أصبح مؤسسا للبنية المجتمعية بأكملها لتمتد الى مافيات صغيرة تابعة للمافيا المخزنية. لقد أنشأت لذلك نخبة من الأحزاب التي تستطيع تدبير شؤون البلاد من دون المساس بالفساد المقدس الذي شرعت له قوانين ومرجعية دينية وثقافية لتبريره كضرورة من ضرورات الاستثناء المغربي. لذلك نجد رموز الفساد الذين تم التضحية بهم لذر الرماد في العيون هم في أغلبيتهم من أوساط حزبية سائدة في الجماعات الترابية والبرلمان أو من ذوي النسب وخدام المخزن الأوفياء في المناصب العليا بالإدارات العمومية والشبه عمومية.

ان الفساد أكبر ورم سرطاني ينخر المجتمع، والقضاء عليه يستلزم ارادة سياسية حقيقية لا تقل عن التصدي لزواج المال بالسياسة وانجاز ثورة تقلب البنيات الفاسدة القائمة في بلادنا.

ولعل التقدم في تغيير الوضع الفاسد الحالي يمر عبر القضاء على الاسباب الأصلية والمتأصلة وسط الدولة ونظامها المخزني قبل خوض معركة التربية والتنشئة الاجتماعية البديلة فهي معركة شاملة تتعدى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الواجب خوضها في اطار جبهة مناضلة ضد المخزن العقبة الرئيسية في وجه تقدم شعبنا وتحقيق مجتمع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية والكرامة والمساواة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ **عنوان الجريدة:** 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ **الهاتف:** 0668671174 ■ **ملف الصحافة :** 6 ص 1995 ■ **رقم الايداع القانوني:** 1995 /104

التصريح الصحفي لسكرتارية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع حول المحاكمات والمتابعات القضائية لمناضلي ومناضلات الجبهة

نظمت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ندوة صحفية يوم 27 دجنبر 2024 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الانسان لتسليط الأضواء الاعتقالات التي طالت العديد من المناهضين للتطبيع وعلى تطورات محاكمة 13 من مناضليها الذين سبق أن تم اعتقالهم على خلفية مشاركتهم في وقفة احتجاجية أمام كارفور بسلا في 25 نونبر 2023 ضمن «أسبوع الدعم والمقاطعة» الذي دعت له الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، نظرا للدعم المالي الذي تقدمه الشركة المالكة للأسواق الحاملة لهذه الماركة، لآلة الحرب الصهيونية، وتسويقها لمنتوجات آتية من الأراضي المحتلة....

وقدم خلال هذه الندوة الصحفية التصريح التالي:

السيدات والسادة ممثلات وممثلي المنابر الإعلامية والمواقع الإخبارية الحاضرة معنا؛

السيدات والسادة ممثلات وممثلي الهيآت السياسية والنقابية والجمعوية الحاضرات والحاضرين؛

الحضور الكريم؛

مرحبا بكم وبكن جميعا في رحاب هذه الندوة الصحفية، التي تنظمها السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، في هذا اليوم الذي يصادف مرور 447 يوما من الإبادة الجماعية والجرائم الصهيونية المستمرة في فلسطين وعلى قطاع غزة.

ننظم هذه الندوة أساسا لتسليط الضوء على الاعتقالات والمحاكمات التي توظفها الدولة في مواجهة مناضلي ومناضلات الجبهةوأنشطتها الداعمةللكفاح الفلسطيني؛ والتي أصبحت بمثابة تجريم عملي لمناهضة التطبيع ومساندة الشعب الفلسطيني. في وقت يرأس فيه المغرب مجلس حقوق الإنسان التابع لهيأة الامم المتحدة. مما يطرح السؤال الكبير حول ماذا يمكن أن تقدمه دولة لحقوق الإنسان في العالم وهي لا تحترمها فوق ترابها.

وقبل الشروع في موضوع ندوتنا، لا أبد أن نقف إجلالا لأرواح شهداء الشعب الفلسطيني ولصمود هذا الشعب العظيم الذي ما فتئ يحقق ملاحم بطولية تلو الأخرى بصموده الأسطوري ومقاومته للاستعمار الصهيوني وتشبثه بأرضه وحقه التاريخي في بناء الدولة الفلسطينية على كامل ترابه الوطني بعاصمتها القدس. كما ولا بد من توجيه التحية لكل جبهات الدعم في المنطقة التي تتصدى بدورها للعدوان الصهيوني ومخططاته الإجرامية وتقدم من أجل ذلك تضحيات جسام، ولكل أحرار العالم الذين يدينون جرائم الجيش الصهيوني والدعم الغربي الاستعماري له؛ خاصة الطلاب والشباب عبر العالم (في أمريكا وأوروبا وغيرها من المناطق والقارات...) الذين أبدعوا في التعبير عن وعي إنساني تحرري ناشئ سيكسر الدعاية والرواية الكاذبة للحركة الصهيونية والآلة الدعائية الإمبريالية الغربية في تشويه وتزوير الحقائق التاريخية.

كما نحيي عاليا وحدة المقاومة واصطفافها متراصة متآزرة في خندق واحد، خندق التصدي والدفاع عن شعبها وتطلعاته التحررية؛ ونعبر عن اعتزازنا بالموقف الثابت والمبدئي لشعبنا المغربي.

السيدات والسادة؛

تعلمون جميعا أن مناضلي ومناضلات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وكل مناهضي التطبيع وداعمي القضية الفلسطينية يتعرضون باستمرار لشتى أنواع التضييق؛ وتتعرض عديد من التظاهرات السلمية للجبهة للمنع والقمع في بعض المدن المغربية.

فمنذ تأسيس الجبهة في 28 فبراير 2021، تعرضت الكثير من الوقفات والمسيرات الاحتجاجية للجبهة للمنع والقمع والاعتداء على المحتجين والمحتجات الداعمين لحق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وخاصة مباشرة بعد توقيع اتفاقية التطبيع نهاية سنة 2020 وبداية سنة 2021 حيث تعرضنا للقمع والدفع في كل تحركاتنا. ويمكن إيجاز أهم مظاهر القمع والتضييق الممارس على الجبهة وانشطتها ومناضليها ومناضلاتها خلال السنة الجارية فيما يلي.

- الاعتقال والحكم بالسجن على كل من المناضل السعيد بوكيوض (خمس سنوات سجنا ابتدائيا و 40 ألف درهم غرامة مالية، ثم استئنافيا بثلاث سنوات سجنا و 40 ألف درهم غرامة)، والمناضل عبد الرحمن زنكاض، (ابتدائيا بخمس سنوات سجنا و50 ألف درهم غرامة. واستئنافيا ب...)؛ المناضل مصطفى داكار (الحبس النافذ لمدة سنة ونصف وغرامة 30 ألف درهم...) قبل أن يتم العفو عنهم نهاية شهر يوليوز الماضي.
- الحكم على المناضل اسماعيل الغزاوي بسنة سجنا نافذا وغرامة قدرها 5000درهمفي10ديسمبر2024،اليومالعالمي لحقوق الإنسان، من طرف المحكمة الابتدائية بعين السبع بالدار البيضاء، وهي العقوبة القصوى المنصوص عليها في المادة 1-299 من قانون العقوبات؛ وهو ناشط مغربي من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات العضوة المؤسسة للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع (BDS)؛ بتهمة التحريض على ارتكاب جناية لم تستطع المحكمة تحديدها؛ على إثر مشاركته في وقفة احتجاجية أمام قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية للتنديد باستمرار تزويد جيش الاحتلال بالمعدات العسكرية الأمريكية لارتكاب إبادة جماعية في غزة، وفي وقفة قبالة ميناء طنجة المتوسطي الذي أصبحت ترسو فيه سفن تنقل معدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية لجيش الاحتلال الصهيوني.
- متابعة 13 مناضلا من الجبهة أمام المحكمة الابتدائية بسلا، ضمنهم عضوا السكرتارية الوطنية للجبهة، الأستاذان عبد الإله بنعبد السلام والطيب مضماض، بالإضافة إلى المناضلين خالد بن سكا، عبد المجيد اشهيبة، الطيب صلاح الدين، بدر الدين جبار، سفيان المنصوري، عبد الواحد رشاد ، رضوان الرفاعي، عبد الاله الملوكي، أنس البوستاني، المرزاق عامر، محمد سحنون. بتهمة التظاهر غير المرخص له والتحريض على التظاهر على إثر الوقفة التي نظمتها الجبهة أمام متجر كارفور بسلا في 25 نونبر 2023 ضمن «أسبوع الدعم والمقاطعة» للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، نظرا للدعم المالي الذي تقدمه هذه المؤسسة لآلة الحرب الصهيونية، وتسويقها لمنتوجات آتية من الأراضي المحتلة.

كما تعلمون/ن أن هؤلاء النشطاء الثلاثة عشر تم الحكم عليهم ابتدائيا أمس الخميس 26 دجنبر من طرف المحكمة الابتدائية بسلا، بعد سلسلة من 9 جلسات، بستة أشهر سجنا غير نافذ وغرامة مالية قدرها 2000 درهم. وهي المحاكمة التي تبين من خلال مجرياتها أنها ذات خلفية سياسية منةخلال ما يلي:

1) أثناء التحقيق من طرف الأمن: تم الاستماع للمتابعين من طرف مجموعتين داخل مكاتب الدائرة الأمنية الغرابلية بسلا، الأولى دارت أسئلتها حول أمور لا علاقة لها بالوقفة وتخص الهوية والأنشطة السياسية والنقابية للموقوفين. أما الثانية فكانت من طرف الضابطة القضائية وتعلقت أسئلتها بموضوع الوقفة من طرف ضابطين صرحا أنهما لا تجربة لهما في مثل هذه القضايا. ولهذا طلبوا من المستجوبين سرد مجريات أحداث الوقفة... فيما رفضت رئيسة الضابطة القضائية إضافة تصريح بتعريض المحتجين للقمع والتعنيف والسحل وتكسير مكبر الصوت ونزع الأعلام الفلسطينية من طرف المسؤول الأمني الذي كان يتجول داخل مكاتب الدائرة أثناء التحقيق. لكن الضابطة أجابت ألا دليل عندها على ذلك. وهو ما جعل البعض يرفض التوقيع على المحضر.

2) بخصوص الاستدعاء للجلسات: أغلب المتابعين لم يتوصلوا بالاستدعاء لحضور الجلسة الأولى والجلسات الأخرى باستثناء مناضل واحد. والغريب أن ملف المحكمة يشمل ظرفان بريديان يخصان كل من الطيب مضماض وعبد المجيد شهيبة بهما محضر مفوض قضائي يدعي أنه انتقل لمنزل الطيب مضماض فوجده مغلقا ولما استفسر الجيران أخبروه أنه مغلق منذ مدة ... أما ملف عبد المجيد شهيبة فبه محضر يفيد أن المفوض انتقل لبيت عائلة هذا الأخير وطرق الباب ففتح له والده ورفض تسلم الاستدعاء: علما أن والد عبد المجيد شهيبة متوفي منذ أربعين عاما (1984)....

3) أطوار جلسة المحاكمة:

- الدفوع الشكلية: خلال أطوار الجلسة وجدت هيآة الحكم نفسها محاصرة بمجموعة من الدفوع الشكلية للدفاع، مما وضعها في إرباك واضح. حيث تبين للدفاع أن الملف الذي لدى المحامين لا يتضمن جواب رئيس النيابة العامة على طلب رأي لوكيل الملك بسلا بخصوص المتابعة. ليظهر أن هناك وثيقة أخرى تتعلق بصك المتابعة موقعة من طرف وكيل الملك لا تتوفر إلا في الملف الذي بيد ممثل النيابة العامة، وتختلف فيها التهم عن تلك المسجلة في الاستدعاء...
- المرافعات: دحض دفاع الجبهة التهم الموجهة للمتابعين من خلال العديد من المواد القانونية والمراجع الحقوقية. حيث أشار إلى جميع الأسس القانونية ذات الصلة، بما في ذلك الدستور المغربي ومواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. كما أكد أن تهمة التظاهر غير المرخص لا أساس لها من الصحة، موضحا أنها ليست مظاهرة، بل وقفة احتجاجية، ولا تحتاج إلى تصريح لدى السلطات؛ ونتيجة لذلك، طلب الدفاع إسقاط جميع التهم وطالب ببراءة المتهمين الثلاثة عشر، وإعلان براءتهم. فالمادة 14 من قانون التجمعات العمومية المتابع على أساسها مناضلو الجبهة مثلا تتحدث عن المظاهرات الي تفصلها المادة 12؛ في حين أن الأمر يتعلق بوقفة احتجاجية سبق للقضاء المغربي في عدة أحكام أن اعتبرها لا تدخل في إطار المظاهرات بما أنها لا تتحرك ولا تمشي في الشوارع العمومية: (فعلى سبيل المثال، خلصت محكمة النقض في قرارها رقم 4/1781 بتاريخ 07/07/1999 إلى أن «تجمع الأشخاص في مكان معين لا يشكل في حد ذاته «مظاهرة ولكن مجرد تجمع» ، وأن «العنصر المادي الذي يشكل المشاركة في التظاهر لا يتحقق إلا من خلال مرور المتظاهرين في الطرق العامة». وبنفس المعنى، رأت محكمة الاستئناف بالرباط في حكمها رقم 6997 الصادر في 21/11/2001 «أن مجرد تجمع الناس في مكان محدد في إطار وقفة احتجاجية لا يشكل تظاهرا»)؛ وهو ما يجعل المتابعة على أساس المادة 14 من قانون التجمعات العامة الصادر بشأنها الظهير رقم 377-58-1 الصادر في 15 نوفمبر 1958 غير ذات موضوع بحكم القانون...

كما أن الدستور المغربي ينص على الحق في التظاهر السلمي ويسمو المواثيق الدولية على القوانين الوطنية. وينص الفصل 29 منه على ما يلي: «حرية الاجتماع والاجتماع والتظاهر السلمي وتكوين الجمعيات والعضوية النقابية والسياسية مكفولة».

كما تطرق الدفاع إلى طلب إذن المتابعة من رئيس النيابة العامة واعتبره دليلا على أن المتابعة لها صبغة سياسية.

ولقد صرح ممثل النيابة العامة أثناء مرافعته أن العديد من الاحتجاجات تنظم بسلا ولا يتم فتح متابعات قضائية بخصوصها، وما جعلها تتابع المحتجين يوم 25 نونبر 2023 هو تسليمهم رسالة لمسؤولي متجر كارفور... وهو ما اعتبرته هيأة حقوقية سويسرية اشتغلت على الملف وراسلت بخصوصه أربعة مقررين أمميين (المقرر الخاص المعني بالحق في التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات؛ المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير؛ المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والمقرر الخاص المعني بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان) دليلا على محاكمة للرأي المعبر عنه في الرسالة.

وبناء عليه، فإن محاكمة نشطاء ومناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع على خلفية المشاركة في وقفة احتجاجية لا يمنعها القانون المغربي، وعلى أساس مادة قانونية لا علاقة لها بموضوع التهم الموجهة لهم هي محاكمة باطلة؛ والأحكام الصادرة ضدهم هي أحكام ظالمة.

ومن أجل التفصيل في موضوع المحاكمة، يحضر معنا دفاع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، الذي نشكره على تعبئته الدائمة من أجل مؤازرة معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين. كما أن السكرتارية الوطنية رهن إشارتكم من أجل الإجابة على استفساراتكم وأسئلتكم.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط، الجمعة 27 دجنبر 2024

الجمعية AMDH تستنكر الهجمة ضد رئيسها عزيز غالي وتعبر عن تضامنها مع ضحايا قمع الحق في حرية الرأي والتعبير

أصدر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بيانا يعبر فيه استنكاره للحملة المسعورة التي يتعرض لها رئيسها عزيز غالي ومن خلاله الجمعية كلما اقترب موعد عقد مؤتمرها، ويدين بقوة، الهجمة الشرسة الممنهجة على حرية التعبير عبر محاولات أجهزة الدولة إحكام رقابتها على الفضاء الافتراضي بعد إحكام قبضتها على الفضاء العام باعتقالها ومتابعتها لنشطاء فضاءات ومواقع التواصل الاجتماعي، ونشطاء الحركات الاحتجاجية، وتناسل الاستدعاءات من أجل الترهيب والتخويف، وإخراس الأصوات الفاضحة للفساد ولانتهاكات حقوق الإنسان؛

وجاء في البيان الصادر يوم 24 دجنبر 2024 ما يلي:

كلما اقترب موعد عقد مؤتمرات الجمعية، وكلما تقوى الاهتمام بالمواقف والتقارير الحقوقية للجمعية، مثل التقرير السنوي عن سنة 2023، والتقرير الموازي حول الاختفاء القسري وما تلاه من توصيات للفريق الأممي، تهب، كعادتها دوما، الأبواق المسخرة للهجوم على الجمعية وعلى مناضليها ومناضلاتها، في محاولة بائسة ويائسة منذ أكثر من عشر سنوات للتشويش على ما تتمتع به الجمعية وتقاريرها ونضالاتها من مصداقية شعبية ودولية.

وهكذا، يتابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، باستياء وقلق بالغين، وبدون استغراب، خلال هذه الفترة التي يتم فيها الإعداد بجدية وحزم لعقد المؤتمر الوطني الرابع عشر قبل نهاية شهر مايو، وتواصل فيها فروع الجمعية التصدي للانتهاكات التي تطال حقوق المواطنين والمواطنات وما يحاك ضدها من مؤامرات تشريعية، الحملة المسعورة المتصاعدة والمتواترة ضد الجمعية وضد الحق في حرية الرأي والتعبير، وضد الآراء المنتقدة للسياسات العامة للدولة؛ التي تحرض أبواقها وتسخر أجهزتها القمعية وقضاءها لتسطير العديد من المتابعات والاعتقالات والإدانات في صفوف المدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمدونين/ات، والصحافيين/ات المستقلين/ات ومنع الاحتجاجات والتظاهرات السلمية، ورفض تسليم وصولات الإيداع للعديد من التنظيمات والجمعيات الديمقراطية والتضييق عليها ومحاصرتها.....

في سياق هذه الانتهاكات التي سبق للمكتب المركزي أن رصد العديد منها في تقاريره وبياناته السابقة، وخصوصا في التقرير السنوي حول واقع حقوق الإنسان بالمغرب برسم سنة 2023، وفي بيانيه الصادرين على التوالي بتاريخ 16 فبراير 2023، و04 يونيو 2024؛ تندرج حملة التشهير المخزنية والمخزية التي تستهدف الرفيق عزيز غالي رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، على خلفية تذكيره وتوضيحه لموقف الجمعية من النزاع الدائر حول الصحراء في جوابه على أسئلة لمنشط أحد الحوارات الصحفية، حيث يتم تخوينه ووصفه بأقدح النعوت عبر السب والشتم والتشهير؛ وهو ما يتم ترديده بشكل متشابه في بعض مواقع وصفحات التشهير التي لا تثقن إلا فبركة الادعاءات الكاذبة والتشهير بالمدافعين/ات عن حقوق الإنسان والمس بأعراضهم/ن وبحيواتهم/ن الشخصية، في ضرب سافر لأخلاقيات مهنة الصحافة وللقوانين الجاري بها العمل، ويتم ذلك على مسمع وأنظار الجهات والسلطات المختصة المكلفة بإنفاذ القوانين وعلى رأسها النيابة العامة التي لم تحرك ساكنا بشأن الخروقات التي ترتكب يوميا في حق رئيس الجمعية.

إن المكتب المركزي، يدرك، بوعي عميق، أن الهدف من هذه الحملة المسعورة، ليس هو فقط محاولة التشويش على الاهتمام الشعبي الواسع بحوارات الرفيق عزيز غالي، الذي طالما فضح الخيارات اللاشعبية للسياسات العمومية والعديد من ملفات الفساد المستشري ببلادنا، وإنما أيضا محاولة إسكات الصوت المزعج للجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي لا تتوانى في فضح انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مستمر ومستدام، وكذلك من أجل ترهيب وتخويف كل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان أفرادا وهيئات، خاصة وأن هذه الحملة تترافق مع سلسلة من المتابعات والمحاكمات في صفوف مجموعة من الصحافيين والمدونين/ات ونشطاء حقوق الإنسان (الصحفي حميد المهداوي مدير موقع بديل، الصحفي أشرف بلمودن مدير موقع إعلام تيفي، الصحفي ياسين زروال مدير موقع العرائش نيوز وعضو الجمعية بالعرائش، إبراهيم كيني عضو الجمعية بتزنيت (11 شكاية)، الطالبان محسن لمعلم ونجيم شقرون والطالبة يسرى الخلوقي في حالة اعتقال و15 طالبا في حالة سراح بمدينة تازة، منعم الصاط ويحيى دراجو عضوا الجمعية، فؤاد عبد المومني عضو الهيئة الاستشارية للجمعية، سميرة قاسمي عضوة الجمعية بصفرو، 13مناضلا أعضاء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ضمنهم أعضاء في الجمعية، من ضحايا قمع وقفة الاحتجاج على كارفور بسلا المدعم لحرب الإبادة في حق الشعب الفلسطيني، مروان صمودي، صالح وراد، المهدي سابق أعضاء الجمعية بسوق السبت، إسماعيل الغزاوي من حركة BDS المغرب، سعيد أيت مهدي رئيس تنسيقية ضحايا زلزال الحوز....) كما أنها تتزامن مع استمرار الدولة في انتهاكها للعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع مواصلة سعيها لتمرير قوانين تراجعية تستهدف ما تبقى من حقوق ومكتسبات ببلادنا، وعلى رأسها قانون المالية لسنة 2025 المكرس للفقر والهشاشة والبطالة، والقانون التكبيلي للحق في ممارسة الإضراب، والقانون التراجعي لتحديد سن التقاعد والقوانين المرتبطة بتفويت أراضي الجموع....

وبناء على ذلك، فإن المكتب المركزي إذ يجدد تضامنه مع رئيس الجمعية الرفيق عزيز غالي ومع جميع ضحايا انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير، فإنه:

• يؤكد على أن تصريح عزيز غالي ينسجم مع المواقف التاريخية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو لا يخالف في شيء مواقف الأمم المتحدة وحتى مواقف الدولة المغربية. و ليس بقديم ما ورد في الفقرة الرابعة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخ ب 01 أكتوبر 2024، المصادق عليه من طرف مجلس الأمن. مع التذكير بأن المغرب صادق على هذا القرار وأصدرت وزارة الخارجية بشأنه، بتاريخ 31 أكتوبر 2024، بلاغا تثمنه وتباركه؛

• يدين، بقوة، الهجمة الشرسة الممنهجة على حرية التعبير عبر محاولات أجهزة الدولة إحكام رقابتها على الفضاء الافتراضي بعد إحكام قبضتها على الفضاء العام باعتقالها ومتابعتها لنشطاء فضاءات ومواقع التواصل الاجتماعي، ونشطاء الحركات الاحتجاجية، وتناسل الاستدعاءات من أجل الترهيب والتخويف، وإخراس الأصوات الفاضحة للفساد ولانتهاكات حقوق الإنسان؛

• يؤكد أن الهجمة على الرفيق عزيز غالي ومن خلاله على الجمعية، لن تنال من عزيمته في مواصلة فضحه لملفات الفساد، كما لن تنال من وحدة الجمعية الداخلية رغم بعض المحاولات البائسة لتي تستهدف التشويش عليها في خضم استعدادها لعقد مؤتمرها الرابع عشر، فالجمعية راكمت ما يكفي من تجارب وخبرات في مجال تمتين وحدتها الداخلية، وفي التصدي لكل محاولات ثنيها عن أداء رسالتها الحقوقية في مجالي الحماية والنهوض، مسنودة في ذلك باقتناع وتشبث مناضلاتها ومناضليها بها كإطار حقوقي ديمقراطي مناضل من أجل كافة حقوق الإنسان للجميع؛

• يجدد التذكير بأن المدخل الحقيقي للتطور الطبيعي لمجال الحريات والحقوق، يتأسس على بناء دولة الحق والديمقراطية الحقة والفعلية الكفيلة بالانتقال من الاستبداد ومن المقاربة القمعية المصادرة للحرية والكرامة والعدالة والحق في التنظيم والاحتجاج والتظاهر السلميين والمشاركة في الحياة العامة، وتدبير شؤون المجتمع في احترام للعمل السياسي بمختلف التعبيرات والتلاوين بما فيها المعارضة والمنتقدة للدولة ولمؤسساتها؛

• يدعو مناضلات ومناضلي الجمعية وعموم القوى المناهضة للفساد والاستبداد إلى المزيد من رصّ الصفوف وتوحيد المزيد من الجهود للتصدي للهجوم المخزني على الحقوق والحريات، والنضال المشترك من أجل الحرية والكرامة والعدالة والمساواة؛

• يجدد مطالبة الجمعية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، وفي مقدمتهم معتقلو حراك الريف، ووضع حد نهائي للاعتقالات والمتابعات والمحاكمات لأسباب تتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير والتنظيم والاحتجاج السلمي.

المكتب المركزي

الرباط في 24 دجنبر 2024

الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد:

تدين بأشد العبارات المنع التعسفي للمسيرة ضد مشروع القانون التكبيلي للإضراب، وتعتبر القمع اختيارَ مَنْ لا مشروعية ولا حجة له في فرض مشاريع الردة الحقوقية وتشيد بصمود المتظاهرات والمتظاهرين

تواصل حكومة الباطرونا تصعيدها الهجومي على الطبقة العاملة وعموم المأجورين من خلال إصرارها تمرير مخططاتها التجريمية والتخريبية للإضراب ولأنظمة التقاعد والكنوبس CNOPS...، وإمعانها في تكبيل الحريات وقمع الاحتجاجات السلمية والتضييق المباشر على كل القوى المناضلة الرافضة لاختياراتها اللاشعبية، فلم يعد لديها ما تقدمه لمواجهة النضالات والاحتجاجات السلمية سوى القمع والخنق والتضييق...،

فبعد تهريبها لمشروع قانون الإضراب التجريمي والاستعبادي لتمريره في مجلس النواب، في اصطفاف مكشوف إلى جانب الباطرونا وأرباب الشركات، حركت جحافل أجهزتها القمعية لتطويق ومنع المسيرة الاحتجاجية السلمية الوطنية بالرباط التي قررتها الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد يوم الأحد 29 دجنبر 2024 من التحرك من ساحة باب الحد في اتجاه البرلمان، في انتهاك صارخ للحق في التظاهر والاحتجاج السلمي

والجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، إذ تعتبر هذا المنع انتهاكا صارخا، وإصرارا من الحكومة على تكريس الردة الحقوقية الموازية للهجوم المحموم على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، فإنها:

1. تجدد رفضها المطلق للمشروع التكبيلي والتجريمي للإضراب، وتؤكد أنه قانون استعبادي يجرد الطبقة العاملة وعموم المأجورين من أية وسيلة للدفاع عن الحقوق والمكتسبات والمطالب، وبالتالي تطالب بالسحب النهائي له؛
2. تندد بشدة بالمنع /الفضيحة الذي تعرضت له المسيرة السلمية للجبهة يوم 29 دجنبر 2024، وتعتبره إمعانا من حكومة الباطرونا على فرض الرقابة على الحق في التعبير عن الرأي وعن الاحتجاج السلمي، وسعيا منها لفرض المشروع التكبيلي بالقوة الغاشمة بعد انكشاف مسرحية خلق الإجماع حوله؛
3. تعتبر أن هذا المشروع التجريمي يجعل الحق من ممارسة الإضراب من رابع المستحيلات ولن يكرس سوى العبودية والسخرة ويطلق يد الباطرونا للمزيد من الاستغلال، فهو ضد حقوق ومكتسبات وتطلعات الطبقة العاملة وعموم المأجورين وضد حقوق الإنسان؛
4. تؤكد أن النضال مستمر والمعركة متواصلة حتى إسقاط هذا المشروع التكبيلي والتجريمي، وأن القمع والمنع وكل أشكال التضييق لن تزيدنا إلا إصرارا على المزيد من النضال والنضال الوحدوي لمواجهة كل المخططات الرجعية والتصفوية والتكبيلية والتخريبية والدفاع عن الحقوق والمكتسبات التاريخية؛
5. يحيي صمود المتظاهرين/ات ووقوفهم وقفة شرف تاريخية في وجه المنع والحصار ويهيب بالعمال والعاملات ومختلف فئات الشغيلة وعموم المأجورين إلى الانخراط القوي في كل الاحتجاجات والنضالات بما يسمح بمواجهة كل التشريعات التصفوية دفاعا عن الحقوق والمكتسبات والمطالب؛
6. ينبه جميع الهيآت السياسية والنقابية الممثلة داخل مجلس المستشارين ومجلس النواب إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية
7. ينبه كل القوى المناضلة ببلادنا إلى خطورة التردي العام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإلى التداعيات الخطيرة لهذه المخططات التخريبية على مستقبل الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، باعتباره مدخلا لشطب الملفات المطلبية المتراكمة لمختلف الفئات والقطاعات العمومية والخاصة ومقدمة لمسلسل جهنمي من التراجعات في مجالات التقاعد وتشريعات الشغل والوظيفة العمومية والتعاضديات وغيرها، ويدعوها إلى نبذ التشتت وتوحيد النضالات وتجسير التضامن من أجل التصدي للعدوان على مكتسبات الشغيلة وتحقيق مغرب الكرامة والحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

ما لم يتحقق بالنضال يتحقق بمزيد من الوحدة والنضال

الرباط، 29 دجنبر 2024

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية ضد قانوني

التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحق في التنظيم بمراكش تطالب بإطلاق سراح الناشط سعيد أيت مهدي

تتابع التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحق في التنظيم باستنكار شديد ، اعتقال المواطن سعيد أيت مهدي رئيس تنسيقية متضرري زلزال الحوز من مسقط رأسه بدوار تدفالت جماعة إغيل، حيث تم اقتياده إلى مقر الدرك الملكي بتاحناوت لمباشرة البحث معه.

ومعلوم أن سعيد أيت مهدي يناضل إلى جانب متضرري الزلزال الذين حرموا من حقهم في التعويضات ومن حقوقهم كمتضررين من زلزال الاطلس الكبير الذي ضرب المنطقة منذ شتنبر 2023، و كان قد شارك في وقفة احتجاجية امام عمالة إقليم الحوز بتاحناوت، و وقفة حاشدة أمام قبة البرلمان الأسبوع الماضي لاثارة تعثر وتأخر إعادة الاعمار وطرح ملف العدد الهائل من سكان المنطقة المحرومين من حقهم في التعويض. ويأتي اعتقال المناضل سعيد أيت مهدي على خلفية شكاية تقدم بها عون سلطة بدوار «تدافالت» التابع لجماعة إغيل، يتهم فيها أيت مهدي بتعريضه للضرب و الجرح و السب و القذف أثناء قيامه بمهام الإحصاء.

إلى جانب شكاية أخرى وجهها ضده خليفة قائد ثلاث نيعقوب بجماعة إغيل، يتهمه من خلالها بمهاجمته في مكتبه.

اننا في التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحق في التنظيم ؛ نعتبر اعتقال المناضل سعيد أيت مهدي تعسفيا وانتقاميا الغرض منه حجب الانتهاكات القطيعة التي تطال ضحايا زلزال الحوز لشتنبر 2023.

وتسجل التنسيقية أن ساكنة المنطقة تعيش أوضاعا مأساوية ولا إنسانية تعكس حجم الإهمال وإنكار الحقوق الممارس من طرف الدولة. فبعد مرور 15 شهرا لازالت عملية الإعمار وإعادة الإسكان متخلفة وبعيدة على التنزيل المطلوب في مثل هذه الحالات ، إضافة إلى عدم إعادة بناء ما هدمه الزلزال من بنيات تحتية ومرافق اجتماعية كالمؤسسات التعليمية مثلا، ناهيك عن تقليص حجم التعويض عن الهدم الكلي وأيضا الجزئي للمساكن المتضررة باعتماد تعويض لا يمكن أن يوفر سكنا امنا ولائقا للسكان، إضافة إلى هزالة التعويض وحرمان واقصاء العديد من الاسر المتضررة من اي تعويض.

وتسجل التنسيقية أنه لحد الساعة لا يتم الحديث عن التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسكان وتفعيل المرسوم الخاص بالمناطق المنكوبة والذي يفترض أن تقوم الدولة بالدعم وتقديم كل الخدمات ومستلزمات العيش الكريم إلى حين خروج المنطقة من الأزمة التي خلفها الزلزال.

وبناء عليه فإن التنسيقية المحلية للدفاع عن الحريات والحق في التنظيم :

- تطالب بإطلاق سراح سعيد أيت مهدي فورا وإيقاف كل التحرشات التي تطاله
- تدين وبشدة اللجوء إلى أساليب القمع والمقاربة الأمنية وأساليب الشكايات الكيدية وتلفيق التهم للانتقام من المناضلين والمطالبين بحقوقهم العادلة والمشروعة.
- مطالبة الدولة بتحمل مسؤوليتها كاملة اتجاه ضحايا الزلزال وذلك ب :
- إعادة الإعمار وتمكين جميع الضحايا بدون استثناء من حقهم في السكن اللائق؛
- الإلتزام بتعويض كافة الضحايا كل حسب الأضرار التي لحقته تفعيلا للمرسوم الخاص باعتبار الحوز وعدة مناطق ضربها الزلزال منكوبة؛
- تدين التراجع عن تقليص وتخفيض الدعم المخصص لبناء المساكن سواء المدمرة كليا أو جزئيا؛
- تؤكد على ضرورة استمرار الدعم وأن يشمل الجميع بدون تمييز أو إقصاء إلى حين المعالجة الشاملة للاثار الناجمة عن الزلزال؛
- تدعو السلطات المختصة إلى إعادة النظر في مقاربتها لمعالجة الأوضاع المأساوية للساكنة عبر وضع آليات تكون الساكنة في صلبها عبر اشراكها لتحديد الأولويات وتنفيذها ؛
- ضرورة تفعيل كل آليات التتبع والمراقبة والمحاسبة للبرامج والاوراش في المنطقة، ووضع حد للمضاربات والغلاء والمتاجرة في مأساة المواطنات والمواطنين.

عن التنسيقية
مراكش 23 دجنبر 2024

ما لم يضع عمال المناجم توفير شروط الصحة والسلامة المهنية على رأس مطالبهم، والنضال من أجلها، سيواصل الموت تجواله بالمناجم

حوادث شغل مميتة وخطيرة في صفوف عمال المناجم، وقعت خلال شهر شتنبر وبداية شهر أكتوبر [أنظر منشورنا بتاريخ الأربعاء 09 أكتوبر2024 على هذه الصفحة]، ومنذ ذلك التاريخ، تواصل سقوط ضحايا جدد في حوادث شغل جديدة أثناء العمل بالمناجم. وفيما يلي بعض من هذه الحوادث المستجدة:

يوم السبت 21 دجنبر 2024، مساءً، اهتز منجم تيزرت بمنطقة تيزرت بدائرة إغرم، إقليم تارودانت، على وقع فاجعة حقيقية بعدما لقي عامل بهذا المنجم حتفه في ظروف غامضة. العامل وجد جثة هامدة، حيث يرجح أن يكون تعرض لسقوط عرضي.

المنجم بدأ استغلاله حديثا، وتستغله شركة «مناجم» (MANAGEM) عبر أحد فروعها.

- ويوم الخميس 19 دجنبر 2024، صباحاً، لقي شاب مصرعه داخل أحد آبار الفحم العشوائية، المعروفة محلياً بـ«الساندريات»، بمنطقة «ب 12» (b12) التابعة لجماعة العوينات بإقليم جرادة، إثر انهيار مفاجئ للبئر حيث كان الشاب يعمل من أجل لقمة عيش، ما أدى إلى وفاته على الفور.

وحسب الجرائد التي نقلت الخبر، فقد «تمكّنت عناصر من الوقاية المدنية، بدعم من عمال «الساندريات» من الساكنة المحلية، من انتشال جثة الشاب «م.ل» من داخل البئر وهو البالغ من العمر حوالي 30 عامًا، ينحدر من جماعة لعوينات بإقليم جرادة.

و«يشار إلى أنه بعد المظاهرات التي عرفتها مدينة جرادة سنة 2018 فيما عُرف آنذاك بـ«حراك جرادة»، احتجاجاً على وقوع ضحايا في آبار الفحم الحجري، ومطالبة ببديل اقتصادي، باتت «الساندريات» تشتغل تحت إشراف تعاونيات مرخصة، غير أن هذا الأمر لم يمنع من سقوط المزيد من الضحايا».

- يوم الخميس 12 دجنبر 2024، لقي عامل منجمي مصرعه إثر حادث مأساوي بمناجم بجبل عوام التي تستغلها شركة تويسيت، في إقليم خنيفرة. العامل سقط من المصعد المعدني الذي كان يستخدمه داخل المنجم، من ارتفاع بلغ 130 مترا، ما أدى إلى وفاته الفورية. الضحية، يسمى قيد حياته «رضوان أ»، أب لطفلين.

وتساءل بيان التعزية الصادر عن المكتب النقابي التابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT) والمكتب النقابي التابع للاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، عمن « يسهر على تطبيق الاستراتيجيات الموصى بها للتعامل مع المخاطر التي تهدد السلامة العامة داخل مراكز العمل . وأضاف البيان :» إلى متى سيكتفي العمال بانتظار ساعة الدفن ليستأنف العمل في اليوم الموالي ويبقى الحال على ما هو عليه ؟»

ويرى متتبعون أن حادثة الخميس تعيد إلى الأذهان مجددا مسألة شروط الصحة والسلامة في مناجم تويسيت، وتسائل عن مدى الالتزام بتطبيق المعايير المعتمدة في دفتر التحملات الخاص بحماية أرواح العمال».

- يوم الجمعة 06 دجنبر 2024، فارق الحياة على الفور سائق شاحنة تابعة لشركة معروفة في مجال المعادن إثر سقوط مدوي للشاحنة بمنحدر جبلي خطير على الطريق الرابطة بين إغرم وتارودانت على مستوى المنعرجات الخطيرة قرب دوار اماريضن بمنطقة واسكسو بالجماعة الترابية سيدي أحمد اوعبد الله، كما أسفرت هذه الحادثة المأساوية عن تدمير الشاحنة بشكل كامل.

- يوم الأربعاء 13 نونبر 2024، لقي عامل منجمي حتفه إثر سقوط صخرة على رأسه أثناء عمله في مناجم أحولي بإقليم ميدلت، حيث كان يسعى وراء قوت يومه في ظروف عمل صعبة بهذه المناجم.

الضحية البالغ من العمر أربعين سنة كان قيد حياته يقطن بدوار قصر برم، متزوج وأب لثلاثة أطفال.

- وأواخر شهر غشت 2024، تعرض العامل «محمد دادة» لحادث شغل خطير في حفر الموت بالجنوب الشرقي بجماعة بوعنان، دائرة بني تدجيت، إقليم فجيج، بعد انفجار قنبلة «المينا» متأخرةمزقت لحمه وكسرت عظامه وحرقت عيناه، وبعد حوالي شهرينمن متابعة العلاج بالمستشفى الجامعي محمد السادس بمدينة وجدة تم إرساله لمستشفى الشيخ زايد بمدينة الرباط لإجراء عملية للعينين لاسترجاع بصره ليرى النور مرة أخرى. استشفاء وعمليات وتنقلات تتطلب مصاريف لا طاقة للعمال بتحملها، خاصة في ظل غياب التغطية الصحية لدى أغلبيتهم...

نؤكد مرة أخرى، أن هذه المآسي ليست سوى جزءا صغيرا من حجم المصائب (حوادث وأمراض) التي تلحق عمال المناجم، ووصلت إلى الإعلام نظرا لمأساويتها (موت بمكان العمل أو إصابات خطيرة)، أما القسم الأعظم من حجم هذه المصائب: الحوادث حيث يسقط معطوبين، أو حالات الإصابة بأمراض مهنية، فلا معطيات عنه، ويتم حجبه قصدا عن أعين العمال العاملات والمجتمع...

مصائبٌ سببها العمل في ظروف تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة المهنية، وكثرة المخاطر المحدقة أثناء العمل، ما جعل شبح الموت يكاد لا يفارق المناجم، وأضحت أماكن رعب تحصد الأرواح، بدل أن تكون أماكن عمل آمنة لائقة ليتحصل العمال بها لقمة عيش لهم ولأسرهم...

فظروف العمل بالمناجم صعبة للغاية، حيث يجري تشغيل العمال بعقود عمل محددة المدة من طرف مقاولات مناولة، في غياب تام لأبسط الحقوق التي تنص عليها تشريعات الشغل بالمناجم، وكذا مدونة الشغل، ومعرضين للطرد في أي وقت، وهذا ما يدفعهم لقبول العمل بأجور هزيلة، وفي غياب شروط الصحة والسلامة المهنية، مما يعرض صحتهم وسلامتهم وحياتهم لمخاطر حقيقية (حوادث وامراض) في كل وقت وحين...

في ظروف العمل الصعبة اللَّاإنسانية، المتردية والمنهكة هاته، تمدُّ جذورها مصائب حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تصيب عمال المناجم.

ظروف تفرضها الشركات بشكل مخطط له من أجل تحقيق أعلى الأرباح؛ فيما الدولة تقف «موقف المتفرج المحايد» ظاهريا، صامتة، مكتوفة الأيدي، إذا كانت عجلة الإنتاج تدور، رغم الخروقات وهذا القتل والمآسي المتوالية؛ ولكن إذا هبَّ العمال محتجين مطالبين بتطبيق مواد القانون التي في صالحهم، رغم علاتها، تتجند كل أجهزتها لترهيبهم وقمعهم واعتقالهم...

لوقف هذه المصائب يجب أن يصبح الدفاع عن الصحة والسلامة في أماكن العمل هدفا استراتيجيا للمنظمات النقابية، وأن يتبوأ رأس المطالب الأساسية التي ينبغي للعمال الكفاح من أجلها، بل أفضل أداة لتنظيم العمال وتعزيز النقابات وتحسين ظروف العمل.

من أجل تعظيم أرباحها، الرأسمالية تقتل؛ وللبقاء على قيد الحياة، وكسب لقمة عيش من عملنا، لا الموت بسببه ونحن نسعى لكسبها، يتعين علينا أن نضع حدا في أسرع وقت ممكن لما يشكل مبدأها الأساسي: تعظيم الأرباح بأي ثمن.

عن مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب

شـــرعنة غسيـــل الأمـوال...!

في غياب قانون الإثراء غير المشروع، اتخذت السلطة المالية إجراء ظرفي بغاية تحصيل أموال لملأ الخزينة العامة التي تغرق في المديونية وجفاف السيولة، وأطلق تحت مسمى المصالحة الضريبية او التسوية الطوعية للوضعية الضريبية للاستفادة من مساهمة "إبرائية" في حدود 5 في المائة قبل نهاية دجنبر 2024،

عبد المجيد مصدق

من المبالغ المصرح بها او من قيمة الممتلكات، تعفيهم من أية مراقبة أو مراجعة بعد نهاية السنة الجارية، للحصول على صك الغفران، وضمان كتمان الهوية،،وهو عرض مغري عوض أداء 37 في المائة من قيمة الممتلكات التي لم يتم التصريح بها لإدارة الضرائب، إضافة إلى الغرامات وصوائر التحصيل بعد هدا التاريخ.

القرار شمل الاشخاص الذاتيين الذين لهم ممتلكات ومداخيل مالية في الاقتصاد غير المهيكل، وما تحت الطاولات وغيرهما، والذين لم يصرحوا بها لإدارات الضرائب، واغلب المعنيين غارقون في تضارب الذمم المالية الشخصية والمهنية ورواج بنكي مشبوه بين حساباتهم الخاصة وتلك المتعلقة بمقاولاتهم لدى البنوك. اضافة الى المنعشين المتورطين في عمليات البيع بـ"النوار" واستخلاص مبالغ غير مصرح بها والمؤثرين وصناع المحتوى وكذا مقاولين صغار ومتوسطين في مجالات نشاط مختلفة، والتجار الإلكترونيين الذين لا يتوفر عدد كبير منهم على رقم تعريف ضريبي. وقد اعطيت توجيهات لمستخدمي البنوك لإقناع الملزمين بتأمين سرية معطياتهم وهويتهم في مواجهة مصالح المديرية العامة للضرائب..

الممتلكات المعنية تتشكل من الموجودات النقدية المودعة في حسابات بنكية، والموجودات المحتفظ بها على شكل أوراق بنكية، والمنقولات أو العقارات المقتناة وغير المخصصة لغرض مهني، والسلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء، أو في حساب المستغل والقروض الممنوحة للغير. والهدف تنمية الموارد المالية للخزينة ببضع مئات من ملايين دراهم والمنتظر ان تصل إلى 10 مليار درهم....

من الناحية القانونية الإجراء غير دستوري ويتناقض مع مدونة الضرائب والقوانين الجاري بها العمل خصوصا القانون رقم 12.18 المتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال. ورغم انه إجراء ظرفي لكن جوهره هو تبييض الأموال الناتجة عن المعاملات غير الشرعية والغش والتهرب الضريبي، وبالتالي فهو عملية غسل أموال غير مشروعة بثمن زهيد هدية للمافيات وناهبي المال العام والمفسدين في عالم المقاولة والتجارة..

ان تغيير جريمة غسيل أو تبييض الأموال لصفتها الغير المشروعة، وإدخالها ضمن نظام شرعي لإكسابها صفة المشروعية، يهدف إلى إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها لتبدو كاستثمارات قانونية في ظل نظام استبدادي واقتصاد هلامي.

من وضعوا هدا الإجراء هدفهم ليس فقط شرعنة غسيل الأموال بل التستر عن اقتصاد الريع وإلغاء المساءلة والدوس عن الرابط القانوني بين الجريمة الأصلية والجريمة التابعة، أي بين المصدر والتبييض. إجراء يناسب إجرام واضعيه كي يصبح عرفا «قانونيا» مع مرور الأيام خارج التسلسل الهرمي لمصدر القوانين..

كما ان الطرح المشاع عن ان هدا الإجراء يهدف الى محاربة النقص الحاد في السيولة بإجراء ضريبي وانعاش الخزينة هو قمة الغباء،

ولعبة سوريالية صادرة عن زواج بين الثروة والسلطة، ذلك ان الأموال المحصلة من الأنشطة الإجرامية وغير الشرعية متسخة ويتم اللجوء إلى غسلها لإخفاء مصدرها غير القانوني لكي تبدو نظيفة، وهذا هو حصيلة الإجراء الذي استهدف الجريمة التابعة للتغطية على الجريمة الأصلية، فجريمة تبييض الأموال جريمة لاحقة وتابعة لجريمة سابقة عليها، هي الجريمة الأصلية التي نتج عنها أموال غير مشروعة، لذا فان الإطار القانوني لجريمة تبييض الأموال يشتمل على الجريمة الأولية أو الأصلية كركن مفترض أو كشرط مسبق لجريمة تبييض الأموال، وما قامت به السلطة المالية هو مساعدة اي شخص متورط في ارتكاب إحدى الجرائم الأصلية على الإفلات من الآثار التي يرتبها القانون على أفعاله، ما دامت انها قامت بشرعنة الجريمة التابعة أي غسيل الأموال، علما كدلك انها جريمة اقتصادية تبعية، تعصف بالاقتصاد وقد تؤدي إلى التضخم وتفاقم الفجوة بين الشرعية والفساد.

ان تغيير جريمة غسيل أو تبييض الأموال لصفتها الغير المشروعة، وإدخالها ضمن نظام شرعي لإكسابها صفة المشروعية، يهدف إلى إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها لتبدو كاستثمارات قانونية في ظل نظام استبدادي واقتصاد هلامي.

قراءة في سياسة التشغيل على ضوء قانون مالية 2025 التقشفي

رفيق المهداوي

إنطلاقا من الوضع العام الذي يعيشه المغرب والذي يؤكد تعمق أزمته البنيوية التي تلقي بظلالها على جميع المستويات السياسي والإقتصادي والإجتماعي كنتيجة حتمية للتبعية للإمبريالية العالمية وفي مقدمتها الفرنسية وما زيارة الرئيس الفرنسي الأخيرة للمغرب ما هي إلا محاولة لتأبيد هذه التبعية وإستنزاف خيرات الوطن تحت طائلة اتفاقيات الشراكة والتعاون والتي تهدد مصير الأجيال القادمة خاصة وأن المديونية تجاوزت 90٪ من الناتج الداخلي الخام ، مما يفرض على النظام السياسي القائم تصريف أزمته على كاهل عموم الجماهير الشعبية عبر الرفع من الأسعار وتكثيف الهجوم على المكتسبات التاريخية وفرض المزيد من السياسات التقشفية.

وفي ذات السياق يستعد النظام المخزني طرح مشروع قانون المالية لسنة 2025 على البرلمان بغرفتيه والمصادقة عليه بشكل أفقي دون إشراك مختلف القوى السياسية والنقابية والحقوقية حتى يتناسب ومصالح غالبية الشعب المغربي وقواه الحية ليظل بذلك معبرا إقتصاديا للتحالف الطبقي المسيطر ومدخل أساسي لتنزيل السياسات الطبقية خلال السنة المقبلة لإحكام السيطرة الطبقية للطغمة الحاكمة وكبار الملاكين العقاريين مما سيعمق من حجم الفوارق الطبقية والمجالية وإنتاج المزيد من المآسي الإجتماعية وعلى رأسها الفقر والهشاشة والبطالة والهجرة السرية وانتشار الجريمة ، كما سيعرف قانون المالية المقبل تقشفا وشحا في الميزانيات المخصصة للقطاعات الإجتماعية كالصحة والتشغيل والتطبيب والسكن على اعتبار أنها قطاعات غير منتجة مقابل الرفع من ميزانية الأمن مما يؤكد على ان المغرب دولة بوليسية قمعية بإمتياز.

وأمام حجم الهجوم الذي يعرفه قطاع التشغيل بدءا بالتراجع التشريعي في الفصل 31 من دستور 2011 وما يليه من مخططات اجهزت عن الإدماج المباشر في أسلاك الوظيفة العمومية وسن قانون التعاقد وتسقيف السن في 30 سنة وشح مباريات التشغيل التي تحسب على رؤوس الأصابع من جهة وإعتماد إقتصاد غير مهيكل تشكل فيه التساقطات المطرية العمود الفقري من جهة ثانية ، كل هذا ينذر بسياسات طبقية أكثر تراجعا في سياسة التشغيل سواء من حيث عدد المناصب أو من حيث احتكار وزارة الداخلية لهذه المناصب تحت طائلة الاستقرار الأمني والإستعداد لتنظيم تظاهرة كأس العالم 2030 في حين ان واقع الحال يعكس طبيعة النظام المخزني وإستعداده للهزات الإجتماعية الممكنة في العديد من المناطق والمدن الرافضة لما بات يسمى بالسياسات العمومية الفاشلة.

يستعد النظام المخزني طرح مشروع قانون المالية لسنة 2025 على البرلمان بغرفتيه والمصادقة عليه بشكل أفقي دون إشراك مختلف القوى السياسية والنقابية والحقوقية حتى يتناسب ومصالح غالبية الشعب المغربي وقواه الحية

إن وفرة برامج التشغيل الفاشلة يطرح سؤال المال العام وربط المسؤولية بالمحاسبة خاصة بعد الإعلان عن فشل النموج التنموي المعتمد منذ الاستقلال الشكلي ومحاولة الحكومات المتعاقبة التلطيف من واقع البطالة عبر طرح برامج (أوراش ، فرصة ، المقاولون الشباب ، التشغيل الذاتي ....) ومؤسسات (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ،....) تشغيل صورية دون تحقيق الأهداف المتوخاة خاصة وأن نسب البطالة تزداد سنة بعد سنة خاصة في صفوف حملة الشواهد إذ أشار تقرير سابق للمجلس الأعلى للتربية والتكوين ان 70٪ من خريجي الجامعات عاطلون عن العمل ، مما يستوجب مراجعة الميزنيات المخصصة في قانون المالية لبرامج التشغيل وتحويلها لخلق مناصب قارة في إطار الوظيفة العمومية.

يعتبر قانون المالية بمثابة جدول أعمال أو برنامج إشتغال السلطة التنفيذية خلال سنة بكاملها مما يحتم على كل القوى المناضلة وكل ضحايا السياسات اللاوطنية اللاديمقراطية اللاشعبية النضال الواعي والمنظم والوحدوي للرفع من الميزانية المخصصة للقطاعات الإجتماعية والحيوية بشكل عام وقطاع التشغيل بشكل خاص على اعتبار الشغل القار مدخل أساسي للكرامة الإنسانية.

من أجل حملة نضالية واسعة للتصدي للتغول المخزني

عبد السلام العسال

تقديم:

يشن النظام المخزني هجوما طبقيا خطيرا على حقوق ومكتسبات الشعب المغربي، يقوده التحالف الطبقي المسيطر، ممثلا، بصفة خاصة، في البرجوازية الوكيلة للدول الإمبريالية، وخاصة لفرنسا وأمريكا، والخاضعة المطيعة للمؤسسات الإمبريالية المالية وأساسا صندوق النقد الدولي الذي أغرق بلادنا في ديون متراكمة سترهن مستقبلها لعقود من الزمان، والخادمة الخنوعة للكيان الصهيوني الغاصب في ظل تطبيع مخزني شامل معه، يقوم على تمكينه من اختراق بلادنا سياسيا وأمنيا واقتصاديا وتجاريا..

يندرج هذا الهجوم في سياق تغول مخزني ما فتئ يتمدد، في الزمان والمكان، ليحصد الأخضر واليابس، عبر السيطرة المطلقة على الاقتصاد الوطني والثروة الوطنية والتحكم في السوق التجارية الداخلية والخارجية لبلادنا، ومن خلال التسلط السياسي الذي يتجسد في إغلاق الحقل السياسي وفرض سياسة الحزب الواحد في ظل تعددية حزبية مغشوشة متحكم فيها مخزنيا، فاقدة لقراراتها وبرامجها وسيادتها، وخاضعة بالمطلق لقرارات وتوجيهات مربع صناعة القرار السياسي في إطار السلطة الملكية الفوق قانونية والحكم الفردي المطلق، الذي لا تخضع سياساته للمناقشة والتقييم والمساءلة.

من إغلاق الحقل السياسي إلى التحكم في الفضاء العام وتكميم الأفواه:

لقد تمكن النظام المخزني، إلى حد ما، من إغلاق الحقل السياسي، وإحكام السيطرة على كل دواليب الحياة السياسية من طرف السلطة المطلقة للملك التي يكرسها دستور 2011 في العديد من مواده، وكذلك عبر التحكم في توزيع غنيمة الانتخابات الجماعية والتشريعية الأخيرة على ثلاثة أحزاب من صنيعته، هي الأحرار والبام والاستقلال، مع رمي قليل من فتات بعض المقاعد، هنا وهناك، لباقي الأحزاب المشاركة في اللعبة الانتخابية المغشوشة، حيث تم توزيع الجهات الترابية الإثنتي عشرة، وأغلبية الجماعات الترابية على هذه الأحزاب الثلاثة، كما تم تمكينها من السيطرة على غرفتي البرلمان، ومن تشكيل حكومة نساء ورجال الأعمال على المقاس، لتقوم بدور تخريبي لمؤسسات الدولة وخاصة للقطاع العام وللوظيفة العمومية لاسيما في قطاعي التعليم والصحة، ولتقديم أقصى قدر ممكن من الامتيازات للبرجوازية والباطرونا سواء عبر تخفيض الضرائب المتعلقة بالدخل أو بالاستيراد أو بالتصدير، أو عبر التواطؤ معها لضرب حقوق العاملات والعمال من خلال تكثيف الاستغلال الطبقي والإجهاز على حق الاستقرار في الشغل من خلال التسريحات الفردية والجماعية بأشكال متواترة، وضرب الحق في العمل النقابي والحريات النقابية وقمع العاملات والعمال خلال قيامهن/م بمعارك نقابية مشروعة دفاعا عن حقوقهن/م العادلة (عاملات وعمال سيكوميك بمكناس، عاملات وعمال تعاونية كوباك جودة، العاملات والعمال الزراعيات/ون باشتوكا أيت باها....)، وفي هذا السياق يندرج سعي النظام إلى تمرير القانون المكبل للإضراب الذي سيدق آخر مسمار في نعش الحق في الإضراب وفي الحريات النقابية.

وإذا كان إغلاق الحقل السياسي يشكل عنوانا عريضا لتفرد النظام وأدواته المخزنية من مؤسسات شكلية وأحزاب سياسية صنيعة، بالسلطة السياسية، بما يمكنه من تمرير مخططاته التصفوية لمكتسبات الشعب المغربي (القانون المكبل للحق في الإضراب، قانون الإحالة على التعاقد، قانون المالية، قوانين الاستيلاء على أراضي الجموع...)، فإن تحكمه في الفضاء العام من خلال منع وقمع الحق في حرية التنظيم والاحتجاج السلمي والحق في الإضراب وفي الحريات النقابية والحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك الحق في حرية الصحافة وفي مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، يشكل مظهرا بارزا للتغول المخزني الذي أصبح يتعمق بمستويات مختلفة لتكميم الأفواه المعارضة و/أو المنتقدة لسياساته المعادية والموغلة في التبعية والرجعية. في هذا السياق يندرج الإجهاز على مجموعة من الجرائد والمجلات الورقية، وآخرها جريدة أخبار اليوم المميزة؛ ومتابعة ومحاكمة الصحافيين المستقلين؛ والعديد من المدونين واليوتبريين؛ ومن نشطاء حقوق الإنسان (على سبيل الذكر: الصحفي حميد المهداوي مدير موقع بديل، الصحفي أشرف بلمودن مدير موقع إعلام تيفي، الصحفي ياسين زروال مدير موقع العرائش نيوز، إبراهيم كيني عضو النهج الديمقراطي العمالي بتزنيت (11 شكاية)، فؤاد عبد المومني عضو الهيئة الاستشارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان (ج م ح إ)، سميرة قاسمي عضوة ج م ح إ بصفرو، 13 مناضلا أعضاء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع ضمنهم أعضاء في ج م ح إ وفي النهج الديمقراطي العمالي، من ضحايا قمع وقفة الاحتجاج على كارفور بسلا المدعم لحرب الإبادة في حق الشعب الفلسطيني، مروان صمودي، صالح وراد، المهدي سابق أعضاء ا ج م ح إ بسوق السبت، إسماعيل الغزاوي من حركة BDS المغرب، سعيد أيت مهدي رئيس تنسيقية ضحايا زلزال الحوز.... واللائحة غير محصورة وما زال العاطي يعطي).

ويجد هذا التغول المخزني تكثيفه الخطير في الحملة التي تشنها حاليا، بصلافة، ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسها عزيز غالي، الأبواق المخزنية المتنوعة من ذباب إلكتروني مسخر، وبعض تجار الدين، في مقدمتهم المدعوان الفزازي والنهاري، و«قادة» بعض الأحزاب السياسية الفاشلين الذين تحوم حولهم شبهات لها علاقة بالمال العام، يتقدمهم بنكيران الذي يتقاضى حوالي 90 ألف درهم من مال الشعب، مكافأة له على مشاركته الفعلية ومساهمته القوية في تخريب الشأن العام، من موقعه كرئيس حكومة سابق (ضرب صندوق المقاصة، التشغيل بالعقدة عوض التوظيف، غلاء الأسعار، إغراق البلاد في المديونية..) والمدعو أوزين الذي ما زال لم يقدم الحساب بشأن فضيحة الكراطة وحكاية 22 مليار، وذلك دون أن نذكر ما تنشره صحافة التشهير من ادعاءات كاذبة حول رئيس ج م ح إ بهدف المس بحياته الخاصة والتعتيم على ملفات الفساد التي فضحها في العديد من حواراته الصحفية، كما تهدف هذه الحملة المخزنية، من جهة، إلى التشهير بالجمعية م ح إ والمس بسمعتها بهدف ثنيها عن مواصلتها أداء رسالتها الحقوقية في مجالي حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومن جهة أخرى إلى التشويش عليها ومحاولة إرباك سيرورة شروعها في الإعداد لمؤتمرها الوطني 14، المقرر تنظيمه في ماي المقبل.

وبالموازاة مع هذا الهجوم الذي يستهدف الحريات العامة وخاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم والحق في الاحتجاج، يشن النظام المخزني، كذلك، هجوما شرسا على ما تبقى من المكتسبات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأغلب الجماهير الشعبية الكادحة، وفي مقدمتها ضرب الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن اللائق والحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة سليمة وغيرها من الحقوق، وإذا ما أخذنا، كنموذج، وضعية التعليم في بلدنا، سنجد أن المغرب يحتل الرتبة 154 في مؤشر التعليم العالمي حسب مؤشر موقع «إنسايدر مونكي كلوبال Insider Mp–nkey Global»، الأمريكي المتخصص في التصنيفات والتحليلات، حيث تأكد مرة أخرى أن الجامعات المغربية توجد خارج التصنيفات لألف جامعة في العالم (حسب معهد شانكغهاي الصيني)، كما يحتل المغرب الرتبة 146 من بين 218 دولة شملها التصنيف في باقي أسلاك التعليم الأخرى، حيث لم يتجاوز معدل 0،000002309، وتجد هذه الرتبة أساسها المادي في رداء جودة التعليم وضعف التعلم وإرهاق التلاميذ بالبرامج والمناهج التي تطمس الذكاء وتصيبه في مقتل، ذلك أن المغرب يحتل المرتبة101 عالميا في الجاهزية للذكاء الاصطناعي، ضمن 188 دولة شملها تصنيف «أوكسفورد إنسايت Oxford Insight» متأخرا بذلك على الصومال ودجيبوتي وسوريا ومصر وجزر القمر وغيرها من الدول الأفريقية والعربية المشمولة بالتصنيف.

ومن مظاهر تفاقم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب السياسات الطبقية المعادية التي ينهجها التكتل الطبقي السائد في بلادنا، ما كشفت عنه أرقام الإحصاء الأخير للسكان والسكنى في مجالات الشغل والعطالة على الخصوص، إذ بلغ عدد المعطلين عن الشغل 21،3%، بينما بلغ معدل المعطلين الشباب ما يزيد على 41% وخصة ضمن الفئة العمرية ما بين 15 و24 سنة.

إن كل هذه المعطيات وغيرها كثير، إن كانت تدل على شيء، فإنما تدل على أن شعبنا يعيش تحت إمرة نظام سياسي لا وطني، لا مصلحة له إلا خدمة حفنة من الرأسماليين الطفيليين الذين ينهبون الثروة الوطنية ويهربون المال العام ويخططون لنسف كل ما تبقى من مكتسبات وحقوق.

ما العمل؟: إنه السؤال الجوهري للإجابة على الوضع المحجوز المسيطر عليه مخزنيا في ظل اختلال ميزان القوى لصالحه في المرحلة.

أعتقد انه لا يوجد أي بديل آخر عن النضال الوحدوي المنظم والمسؤول للتصدي للهجوم المخزني على جماهير شعبنا وقواه الحية، تشارك فيه كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبيبية في إطار برنامج حد أدنى مشترك، ولن يكون هذا النضال مجديا وقادرا على إحداث تغيير حقيقي ودائم في ميزان القوى لصالح الجماهير الشعبية، إلا إذا اتخذ لنفسه طابع حملة نضالية وطنية واسعة تشارك فيها هذه الجماهير التي يجب أن تنتظم في إطار أدوات دفاع ذاتي تكون من صلبها، منها تنطلق في النضال وإليها تعود لتقييم وتقويم منجزاتها النضالية، هذا النضال الجماهيري الواسع يشكل، لا محالة، رافعة أساسية للنضال الديمقراطي ببلادنا، وفي نفس الوقت للصراع الطبقي الذي ينبني على أساس تناقض المصالح بين الطبقات البرجوازية التي تستولي على كل شيء بما في ذلك الأراضي والمعامل والشركات والمعادن والبحار، وعلى كل وسائل الإنتاج، والطبقات الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة عملها وسواعدها، غير أن هذا النضال الطبقي لن يستطيع إحداث التغيير الجدري المأمول إلا إذا تم تأطيره وتبنيه من طرف حزب ثوري هو حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، الذي وحده من يستطيع السير بالنضال الطبقي إلى هدفه الاستراتيجي الكبير الذي هو بناء نظام وطني ديمقراطي شعبي مفتوح على الاشتراكية كحاجة مجتمعية تطرح نفسها أكثر من أي وقت سابق. إنها مهمة تاريخية وعظيمة مطروح إنجازها على كافة المناضلين/ات الثوريين/ات ببلادنا، وهي المهمة التي لن نستطيع التقدم في إنجازها إلا إذا مهدنا لها بحملة نضالية وطنية واسعة للتصدي للتغول الحالي للنظام المخزني وإفشال مخططاته في الإجهاز على حقوق ومكتسبات شعبنا.

القنيطرة: 28 دجنبر 2024

أية مهام للتحرر الوطني في ظل التطورات الراهنة في الشرق الأوسط؟

بعد زهاء 15 شهر على انطلاق ملحمة طوفان الاقصى والذي شكل تحولا في الصراع مع العدو الصهيوني وأعاد القضية الفلسطينية للواجهة كمركز الصراع مع الصهيونية والإمبريالية، رغم التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الفلسطيني في غزة وباقي الاراضي الفلسطينية ورغم الدمار الشامل وحرب الابادة الجماعية وكل اصناف الجرائم ضد الانسانية أمام صمت وتخاذل ما يسمى المنتظم الدولي وخيانة الانظمة، استطاعت المقاومة وداعميها أن تصمد أمام جبروت الكيان الارهابي المدعوم من طرف ألة الحرب الامبريالية. في وقت كان التحضير في الخفاء جاريا للانقضاض على سوريا من طرف محور التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي وعملائهم بالمنطقة من أجل السيطرة على خيراتها وتمزيق وحدتها وقطع إحدى طرق إمداد للمقاومة...

ومع سقوط «نظام» بشار الأسد يوم 8 دجنبر 2024 وبالطريقة التي تم بها جعل الوعي السياسي العام في أوساط «اليسار» الماركسي وغير الماركسي يعيش قلقا وتوترا كبيرين نتيجة فوضى المنطلقات والمفاهيم في كذا منعطف تاريخي في نضال شعوب المنطقة من أجل تحررها، نظرا لتعقد أوضاع الصراع من جهة ولغياب الترمومتر المادي للفعل الوازن في الصراع وهو الأداة السياسية الطبقية للطبقة العاملة والكادحين وضعف وتشتت قوى البديل الديمقراطي الشعبي التحرري.

في ملف هذا العدد، نحاول ملامسة التحديات والمخاطر التي تواجه قوى التحرر وطرح الأسئلة المقلقة حول المسارات الممكنة والمهام التي تفرضها المرحلة الراهنة من الصراع.

سوريا النظام وسوريا المعارضة وإشكالية الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية

إ. ح

يعيش الوعي السياسي العام في أوساط «اليسار « الماركسي وغير الماركسي قلقا وتوترا كبيرا نتيجة فوضى المنطلقات والمفاهيم في كل منعطف من المنعطفات التاريخية للشعوب ولنضالها التحرري نظرا لتعقد أوضاع الصراع من جهة ولغياب الترمومتر المادي للفعل الوازن في الصراع وهو الأداة السياسية الطبقية للطبقة العاملة والكادحين وضعف وتشتت قوى البديل الديمقراطي الشعبي التحرري.

إن سقوط «نظام» بشار الأسد يوم 8 دجنبر 2024 ووصول إحدى فصائل «الإسلام السياسي» /هيئة تحرير الشام إلى السلطة بدعم تركي وفي إطار مخطط معد سلفا نتج عنه لحد الآن «حكومة تصريف أعمال انتقالية» و حوار مع «الأطراف المؤثرة» و«إنشاء جيش جديد» من الفصائل الإسلامية المسلحة يجعل البلاد مشرعة على عدة تحولات ومخاطر ومهددة بالارتكاس نظرا لطبيعة القوى الفاعلة الجديدة في الساحة السورية وفي ألغام المحيط الجيوسياسي من جهة ولكثرة التربصات للإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني والأطماع التركية والرجعيات العربية بالوضع السوري لإجهاض أي تحول ديمقراطي شعبي حقيقي ونظرا «لغموض» لحد الآن مواقف القيادة الحالية من العديد من القضايا الاقتصادية والسياسية وعملها في الواقع على طمأنة وإرضاء الولاية المتحدة والكيان الصهيوني وتركيا والرجعيات العربية والبنك الدولي في المرحلة الانتقالية مما قد يحضر سوريا في حالة غياب سيرورة جماهيرية لبناء مسار ديمقراطي تحرري للانخراط في «نادي الخوصصة وخدام البنك الدولي» و «نادي التطبيع» ويكرس سياسة «الانفتاح الاقتصادي» ويسوي عقارب الزمن السوري على «الزمن المصري» منذ عهد «كامب ديفيد» أو «الزمن الليبي» بعد القذافي أو نسخة جديدة «للزمن التركي» أو من «الجحيم» الترامبي المبشر به.

ومما يؤدي إلى وضع السيناريو الأسوأ هو أن «الثورة»/التغيير مهما كانت إذا لم تكن تحمل جاهزية البديل الديمقراطي الشعبي كقاعدة سياسية وتنظيمية طبقية للمجتمع وكوضوح في المواقف الفكرية والسياسية ستبقى مهددة بالارتكاس مجددا نظرا لغياب مواقف مبدئية عند الفاعل الرئيس من «الرأسمالية» و«الامبريالية» و«المسألة الديمقراطية و«العلمانية» و«سلطة الشعب» والموقف من «الكيان الصهيوني» و«احتلال الجولان»، والموقف من الحل الديمقراطي للقضية الكردية ومختلف القضايا القومية والحقوقية.

أكيد أن الثورة والتغيير لا يخضع لقوالب فكرية جاهزة ولإسقاطات إيديولوجية ضعيف تواجد رؤيتها تنظيميا في الساحات العربية ومنها السورية في العقود الأخيرة، لكن طبيعة السيرورات الثورية وسدادة التوجهات هي من تحدد المهام وليس الغلبة المواقعية فقط.

سيحاول هذا المقال تقديم بعض المداخل للفهم وطرح الأسئلة المقلقة حول المسارات الممكنة.

في مهمات التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي:

يعتبر أغلب المنظرين الماركسيين أن أزمة حركات التحرر في منطقتنا العربية والمغاربية هي أزمة قيادة بورجوازيات تتفاوت في درجة التبعية حين الوصول إلى السلطة لأن سيرورتها تجعلها لا تقطع نهائيا مع النظام الرأسمالي ولا تعمل في الغالب على تحسين موقعها في قسمة العمل الدولية حين الوصول إلى السلطة من خلال تثوير شعوبها وتوحيدها ديمقراطيا وجعلها مصدر القوة السياسية والثقافية الأولى وتمنيعها بنهج سياسة اقتصادية متمحورة حول الذات.

وحتى القوى الوطنية التي وصلت للسلطة سابقا في مرحلة المد التحرري في (مصر – اليمنين –العراق – سوريا – ليبيا – السودان –الجزائر) وشكلت قوى مناهضة للصهيونية والامبريالية عموما سرعان ما اصطدمت بهجانة الاختيارات الفكرية والسياسية للطبقة الوسطى والأطر العسكرية التي تبنت فكرا «اشتراكيا هجينا» أو «وطنيا» و«قوميا» صوريا وفوقيا وميتافيزيقيا أدار ظهره للشعب ووعيه السياسي الطبقي باعتباره القوة المادية لكل تغيير ولكل استقرار استراتيجي فأسقطها بفعل نشأتها أو تطورها العسكرتاري في العمل الفوقي (أوليغارشية عسكرية مستبدة) وانحرافات سياسية جسيمة أدت إلى تآكلها الداخلي وهزائمها وعزلتها عن شعوبها وسط محيط لنظام إمبريالي/ صهيوني متربص يهيمن فيه الرأسمال المالي والحربي الذي يبتغي السيطرة على الموارد بالقوة ولا يقبل ب«دول وطنية» متحدية لعولمة الرأسمال المالي ورافضة للكيان الصهيوني ولعربدته بالمنطقة ولو في حدودها الدنيا ومن هنا خريطة «محور الشر» أو «الدول المارقة» و«استراتيجية الفوضى الخلاقة « ومخططات «البلقنة» لهذه الدول.

ومن جهة أخرى أن هذه الأنظمة محاطة بأنظمة البورجوازيات الرجعية لمرحلة الطفرة النفطية الممعنة في التبعية والتي استثمرت دائما أموالها وسياساتها في دعم الخطط الامبريالية والصهيونية للمنطقة ودعم القوى المضادة لمصلحة الشعوب.

لقد لخص اليسار الماركسي الثوري مهمة حركات التحرر الوطني في «الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية»، إن هذا المفهوم الاستراتيجي ليس مقولة مجردة أو قالبا جاهزا ، إنه مفهوم يؤطر دينامية تطور التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية القائمة والصراع الطبقي المادي نحو الأعلى ويستجمع مهمة توفير وتقوية وتطوير بنيات أدوات الدفاع الذاتي المدنية ومنها الأداة السياسية للطبقة العاملة والجبهة الطبقية للعمال والكادحين والحركة النقابية المناضلة ومختلف تنظيمات المجتمع المستقلة كأدوات لخوض الصراع الطبقي ولرسم البديل لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية المتحررة من الامبريالية والرأسمالية.

إن هذا الهدف يؤطر مرحلة تاريخية للتحرر الوطني ولا يتغير بتغير موازين القوة السياسية، إنه هو نفسه في الزمن الامبريالي بمختلف أطواره لكن تكتيكات القوى الحاملة لهذا المشروع تتغير بتغير موازين القوة في الساحات ومدى نضج الشروط الذاتية للتغيير وفي مقدمتها وعي الجماهير وتنظيمها الطبقي والسياسي ودرجة التفافها حول القوى الحاملة للمشروع بأهداف اشتراكية ، إن وجود «الأداة السياسية للطبقة العاملة» وتعبيراتها في مرحلة ضعف ظرفي لا يعني بأي حال من الأحوال التسليم النظري والسياسي أو الرهان السياسي التجريبي الأعمى بأهلية قيادة مهام التغيير الديمقراطي التحرري من طرف قوى البورجوازيات المتوسطة ل«حركة الإسلام السياسي» أو لقوى «حداثية ليبرالية» ملتبسة المشروع و«غامضة» الأجندة، خصوصا في الفترة الحالية من طور تطور الرأسمال المالي العالمي.

إن حركات التحرر الوطني تعيش زمنا متناقضا يطبعه من جهة الاستعداد النضالي للطبقة العاملة وللجماهير ومن جهة أخرى الزمن الارتكاسي للوعي السياسي الذي تعيشه القوى الوطنية والتقدمية في حركات التحرر الوطني والذي يأتي بعضه مما يلي:

×تأثير أزمة تجارب الدول الوطنية الفاقدة لقواعد الديمقراطية الشعبية في محيط عالمي إمبريالي حربي متربص.

×تراجع الفكر الاشتراكي العلمي المؤطر لأطروحات التحرر الوطني وغياب أو ضعف أحزاب الطبقة العاملة والكادحين وضعف أو الغياب لأدوات الدفاع الذاتي المدنية الحديثة (النقابات والأحزاب التقدمية ومنظمات حقوق الانسان والصحافة المستقلة) والانحسار الثقافي التقدمي.

×التحاق بعض القوى والأطر المحسوبة سابقا على «اليسار» الثوري والاصلاحي بصف الطبقات السائدة بفعل القمع الشرس، وضعف طول النفس الثوري، أو بسبب الإغراءات المختلفة بدعوى التغيير من داخل المؤسسات بعد «فشل» تجارب التغيير الثوري والاصلاحي ضد الأنظمة.

×تفكيك أنظمة الاشتراكيات المطبقة جعل جزءا مهما من اليسار الثوري يتيه فكرا وممارسة بفعل فقدانه لقواعد ارتكاز ودعم وبفعل الوضع الذاتي الذي لم يسمح له بعد بإعادة بناء ذاته وبناء أممية ماركسية لينينية قوية داعمة.

×ظهور قوى الإسلام السياسي كقوى شعبوية هوياتية تطرح نفسها بديلا لليسار في قيادة حركات التغيير لكن بفكر ضبابي في غالبيته لم يحقق الفرز النوعي الضروري/القطيعة بين الفكر النكوصي الرجعي والفكر التحرري المستقبلي فهي ترفض الصراع الطبقي وتعادي اليسار في الغالب وترفض العلمانية ولا تعادي النظام الرأسمالي ولا الخوصصة ، وتبني شعبيتها بناء على العقيدة والطائفة وليس على قاعدة التحرر الوطني (ما عدى التطور الحاصل في بعض المواقع المحدودة كمواقع المقاومة ضد الكيان الصهيوني وبخاصة منذ عملية طوفان الأقصى ل7 أكتوبر 2023 ، ثم بعض «المراجعات» وكتابات المثقفين التحرريين).

وتحتفظ أغلب هذه القوى بدرجة تقية (بما فيها السنية) مخاتلة قادرة على التحول الفكري والسياسي ب بدرجات كبيرة والتغيير السريع للتحالفات بدون إحساس بالتناقض ما دامت لا تحمل مشروعا طبقيا نقيضا للرأسمالية (تجربة «الإسلاميين» في السودان ومصر وتونس المكبلة بمنظومة ارتكاسية، وتجربتهم في المغرب المنبطحة لليبرالية المتوحشة وللتطبيع كذلك...)

×توظيفها وتركيزها الصراع التناحري ضد الأنظمة الوطنية الحاملة لفكر «اشتراكي» أو «وطني» أو «قومي» وهي نفس الأنظمة التي يصنفها الرأسمال المالي العالمي ك«محور الشر».

×سهولة أغلبها الحصول على قواعد ارتكازية تمويلية وداعمة بفعل قدرتها على «التقية السياسية» وقبول العديد منها تقديم خدمات للدول الرجعية في الخليج وللإمبريالية وغياب موقفها المبدئي من الرأسمالية والتبعية والخوصصة والاستدانة من الأبناك الدولية، وحتى في حالة وجود هذا الموقف فإنه يكون بشكل ماضوي دعائي في الغالب غير قادر على تقديم بديل للمعضلات.

إن هذه الأوضاع لا تسمح بالقول بتحقق «ثورة» في سوريا إلا مجازا أي سقوط العائلة الحاكمة بعد حرب أهلية منذ 2012 وليس حتى «سقوط النظام»/ «سقوط القوى الطبقية الحاكمة» خصوصا مع الحفاظ على العديد من رموزها في الوضعية الانتقالية، وغياب قواعد حقوقية ثورية للانتقال لحد الآن وغياب وضوح حول العقيدة العسكرية والسياسية لتوليفة «الجيش الجديد» المكون من مختلف الفصائل المسلحة «الجهادية» السابقة.

وبروز بعض معالم الاختيار الليبرالي الاقتصادي، والعمل على كسب ود القوى الامبريالية والنظام التركي والرجعيات العربية والبنك الدولي وتعميق العداء لإيران ولحزب الله...)

إن الثورة عملية طبقية أو تحالف طبقي واعي يحمل مشروعا ديمقراطيا تحرريا، وإن عملية التغيير الديمقراطي في سوريا أجهضت سنة 2012 لتتحقق كبديل عنها البلقنة المدروسة.

أكيد أن «النظام السوري» أصبح في وضعية الضعيف بتحقق البلقنة منذ 2012 والمنتهي CADUC منذ 2015 لكن «البديل» إذا لم يؤدي إلى وضع أفضل للشعوب وللطبقة العاملة والكادحين فهو يقود حتما إلى الثورة المضادة.

كما أن هذه القوى لم تصل إلى السلطة بفعل ثورة جماهيرية مدنية بل بفعل قوة سياسية مسلحة ومدعمة من الخارج كانت إلى وقت قصير تحمل شعار «تطبيق الشريعة» لتتحول إلى قوة سياسية «معتدلة» تحضر نفسها للسلطة بعد تفكك وانهيار «نظام بشار «، وللتكيف مع المقبولية من القوى الدولية الفاعلة في الساحة السورية.

في طبيعة النظام في سوريا وطبيعة القوى المعارضة:

نظرا لتواجد سوريا في خط التماس مع منطقة الصراع الضاري بين إرادة التوسع الصهيوني الإمبريالي وإرادة التحرر جعلها منطقة متوترة بدون استقرار حقيقي وقد تميزت هذه المرحلة كلها بما يلي:

×وجود الجيش كقوة سياسية مأثرة فاعلة في كل مراحل وتحولات النظام السياسي، وحسم الاختلافات كان يتم بالانقلابات العسكرية في الغالب (لم تتطور التجارب البرلمانية للأربعينات والخمسينات رغم أهميتها).

×وجود ميول يسارية وطنية وقومية توفيقية لدى النخب العسكرية التي حكمت البلاد

×الاشتراك مع الدول المجاورة (تركيا – العراق – إيران – سوريا) في معضلة القضية الكردية

×المرجعية الفكرية «لحزب البعث العربي الاشتراكي» كمرجعية «قومية تحررية» منذ الوحدة مع مصر الناصرية والتي تأثرت بالتغيرات العالمية لمرحلة الحرب الباردة ثم مرحلة تفكيك المعسكر الاشتراكي من بداية التسعينات... وهي مرحلة رغم الاستقرار الظاهري كانت تحبل بغليان التناقضات نتيجة تغيرات الوضع الدولي وانحباس الوضع الداخلي وعدم القدرة على حل تناقضاته الطبقية وميول النظام لحسم التناقضات الداخلية بالأساليب القمعية الصلفة.

×الضعف الاقتصادي الناتج عن عدم الاستقرار السياسي والتدخلات الامبريالية والاستنزاف والحصار الاقتصادي (قانون قيصر الأمريكي ل2019) .

×تبخر انتظارات «الإصلاح السياسي» بعد وفاة حافظ الأسد على أسس ديمقراطية تحررية.

× القمع الشديد للانتفاضة الشعبية ل 2011، وتحويل التناقضات من تناقضات وطنية داخلية إلى تناقضات إقليمية ودولية جعلت من سوريا ساحة جيوش واقتتال وتمويل خارجي وتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ بالوكالة غالبيتها تيارات وفصائل الإسلام السياسي المسلحة والحركة الكردية في الشرق إضافة إلى معارضة سياسية بمشاريع تقدمية وديمقراطية تحررية وبعض أنويات الدفاع الذاتي الأهلي.

×القوى التقدمية الثورية ضعيفة ومشتتة بفعل القمع الشرس لها من جهة وانفعالها أمام هول القمع الداخلي من جهة أخرى وأمام غياب القوة الجماهيرية المنظمة للطبقة العاملة ولليسار الثوري فقد فضل بعضها «التفويض» لقوى الإسلام السياسي المسلحة «قيادة مهمة التغيير « لها من منطق تجريبي مغامر يهمه إسقاط حكم عائلة الأسد باعتباره «التناقض الرئيسي» بدون رؤية نقدية للمشروع البديل.

في حين بقيت بعض القوى التقدمية التقليدية مؤيدة للنظام ومكبلة عن القيام بالنضال الديمقراطي الإصلاحي، وانزوى المشروع التحرري التقدمي المستقل في حركة سياسية هلامية ليس لها ما يكفي من العمق الجماهيري بفعل القمع وضعف قاعدة ارتكازية داخلية (أدوات الدفاع الذاتي الجماهيرية) وهي تحتاج في الظرف الراهن إلى عمق وحدوي لجبهة وطنية تقدمية وديمقراطية.

×بعد2012 وتفكك سوريا عمليا وانحصار سلطة النظام على أجزاء قليلة والحصار الاقتصادي للغرب الرأسمالي انتشر الفساد الاقتصادي وشيوع اقتصاد التهريب وتعطل البرامج ولم تعد الدولة كيانا سياديا على جميع المناطق والثروات والمداخيل، واعتمدت على الدعم الخارجي الروسي والإيراني واستنجدت بهما وبحزب الله لمنع سقوط النظام خاصة منذ 2015 وهو ما لم يعد ممكنا بالنسبة لروسيا بعد حرب أوكرانيا ،كما أصبح الجيش متفسخا وضعيف المعنويات وفقد مقومات «الجيش الوطني» وسط عزلة النظام الحادة.

هذه الأوضاع المتداخلة وتعدد جبهات المقاومة ضد الكيان الصهيوني ورغبته مع (و.م.أ) وحلفائهم في قطع طريق الإمداد للمقاومة بجنوب لبنان هي ما سيعجل بسقوط «نظام بشار» ويفتح المجال للفصائل المتمكنة.

بعض مميزات المعارضة للنظام السوري:

من الصعب حصر كل القوى والميلشيات المسلحة المعارضة لنظام بشار ويمكن تقسيمها إلى قوى ذات النفوذ الرئيسي والمهم وقوى ذات النفوذ المحلي خاصة منذ 2011:

× «هيئة تحرير الشام»: تعتبر واحدة من أقوى الجماعات الاسلامية السنية المسلحة في شمال سوريا تكونت سنة 2017 كتحالف بين عدة فصائل مسلحة على رأسها «تنظيم النصرة» المنفصل عن تنظيم القاعدة، قاعدتها الأساس هي إدلب والمناطق المحيطة حيث أسست «حكومة للإنقاذ» كبناء تحتي «للدولة البديلة»، وهي ذات توجه سلفي جهادي خضع للترويض والتغيير لكسب رضا الو.م.أ والغرب الرأسمالي ولتقديم نفسها كتنظيم يستطيع تسيير بلاد «ما بعد اسقاط نظام بشار» والحفاظ على مصالح «الجميع» من القوى الخارجية مقابل الاعتراف بها.

× «الجيش الوطني السوري»: المدعوم من تركيا، ويتركز في المناطق الشمالية التي تخضع للنفوذ التركي.

×«جيش سوريا الحرة» المرتبط بالو.م.أ والذي يتواجد على الحدود الأردنية والعراقية وفي محيط قاعدة النتف الأمريكية .

× «قوات سوريا الديمقراطية (قسد)»: الكردية، تسيطر على شمال وشرق سوريا، تتكون بدورها من عدة فصائل يسارية ويمينية وتتطلع إلى حل المعضلة الكردية وتقرير المصير والحلول الفيدرالية وقد استطاعت (و.م.أ) اختراقها .

× «المجالس المحلية» في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، وهي تجمعات أهلية تهدف إلى توفير الخدمات وتنظيم الحياة العامة، وهي شكل من أشكال أدوات الدفاع الذاتي الأهلية.

×القوى اليسارية الموالية لنظام بشار

×القوى اليسارية المعارضة لنظام بشار والمراهنة على «تجريب» قيادة الإسلام السياسي لعملية التغيير الديمقراطي.

×القوى اليسارية المعارضة لنظام بشار، والمعارضة لمشروع تنظيمات الإسلام السياسي.

× كما أن المعارضة تضم بعض رجالات الدولة والمثقفين الديمقراطيين واليساريين الذين دعموا الانتفاضة السورية في بدايتها سنة 2011 والذين رفضوا التوجه الاستبدادي للنظام وعسكرة المجتمع السوري وطالبوا بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمواطنة.

×إضافة إلى الأحزاب والتنظيمات الكردية العاملة في إطار «قسد « المدعمة أمريكيا.

في المنعطف السوري وخياراته:

إذا كانت تطلعات الشعب السوري كمواطنين وأسر هو العيش في أمان وديمقراطية وتحقيق الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية وهي من شعارات انتفاضة 2011 فإن الصراع السياسي الداخلي كان دائما يدور حول كيف يمكن تحقيق ذلك وبأي مشروع؟ وأمام هذا السؤال المفصلي يرتسم مسارين:

1) المسار الأول: هو تكوين جبهة وطنية تقدمية وديمقراطية وبرنامج للنضال الديمقراطي الشعبي وهو صمام الأمان للاستمرار في النضال من أجل إعادة بناء أدوات الدفاع الذاتي لتحصين مسار سوريا من الانفلات والنضال من أجل إعادة بناء سوريا موحدة ونظام وطني ديمقراطي غير طائفي، والنضال من أجل فرض تنمية متمحورة نحو الذات، ورفض الاحتلال والتطبيع ومحاوره والابتعاد عن توصيات البنك الدولي وتدخلاته ...وهو مسار صعب لكنه المسار الصحيح لموقعة سوريا بعيدا عن أنياب الرأسمال المالي والاحتلال الصهيوني وأطماع نظام تركيا ونهش الرجعيات الخليجية.

2) المسار الثاني: السقوط في تجربة «ديمقراطية» للواجهة غير تحررية طيعة للو.م.أ والكيان الصهيوني وتركيا والبنك الدولي وأموال أنظمة الطفرة النفطية وستكون هي النسخة المعدلة من ديمقراطية/ديكتاتورية البنك الدولي لرهن البلاد بالتبعية بدعوى برامج إعادة الاعمار وإعادة التسليح التبعي وإغراق البلاد بالقروض والخضوع لمحور التطبيع والتفريط في السيادة الوطنية.

إن دعم المسار الأول هو ما يجب أن يوحد اليوم كل الديمقراطيين والتقدميين في سوريا وخارجها بدرجة أعلى من اليقظة ويحظى بالدعم من طرف الحركات التقدمية المناهضة ل«مخطط الشرق الأوسط الجديد» و«للجحيم» الذي قد يتولد عنه.

الأربعاء 25 دجنبر 2024

من طوفان الأقصى إلى تجميع الإرهابيين على أرض ملتهبة: سوريا، هزيمة مَنْ؟ وانتصار مَنْ ؟

أبو علي بلمزيان

إننا في مرحلة قاسية يختلط فيها الشك باليقين وتجهض فيه الحقائق وتتغطرس القوة الغاشمة بشكل مريع، ينعكس الوضع سلبا على نفسية كل الاحرار في العالم وهم يشاهدون مجازر بشعة ترتكب بكل سادية من طرف الكيان الصهيوني بدعم مكشوف للامبريالية والأنظمة الرجعية العربية، إن هذا الوضع جعل الاعصاب تتوتر لدرجة الاحساس بالضعف، ونحن نعاين احداثا عنيفة تخلف يوميا مئات من الشهداء والضحايا، ويدمر فيها الانسان والحجر وكل شيء فوق الأرض، وافظعها ما جرى ويجري بغزة وعموم الاراضي الفلسطينية من دمار وتخريب وقتل للإنسان ببشاعة، لم يشهد التاريخ مثيلا لها..

تواترت الأحداث المؤلمة منذ العملية البطولية التي نفذتها المقاومة الفلسطينية والتي أخذت عنوانا مليئا بالدلالات المكثفة : طوفان الأقصى: وقد احدث ثقبا عميقا في بنيان كيان متغطرس، كاد أن ينهار لولا التدخل الفوري للإمبريالية الامريكية والبريطانية والفرنسية التي أنقذته في آخر لحظة.. مع ذلك ألحق طوفان الأقصى ضربة قوية لكل هذه القوى وأرجع الكيان الصهيوني الى حقيقته ككيان مصنوع وفيروس منشور في المنطقة العربية من طرف الامبريالية والقوى الغاشمة من أجل خلق أوضاع الاهتزازات المستمرة، قبل أن تتدحرج الأمور بشكل دراماتيكي من لبنان إلى حشد أكبر قوة إرهابية لاسقاط النظام السوري وإدخال منطقة الشرق الأوسط في مرحلة اللايقين، بل والمنطقة العربية والمغاربية، كلها صارت في المجهول.

1. غزة ..صمود أسطوري

لأول مرة منذ هزيمة 1967، فوجئ الكيان الصهيوني بأكبر عملية فدائية ليلة 7 أكتوبر 2023، جعلته في ارتباك وقلق وانهيار نفسي، وتبدد وهم أسطورة الجيش الذي لا يقهر، فشلت التنكنولوجيا والقوة العسكرية الساحقة أمام إرادة المقاومة الفلسطينية بإمكانيات بسيطة جعلت الكيان يصاب بالسُعار، فاستعرض قوة عسكرية لإبادة الشعب الفلسطيني بدعم من الامبريالية وفي ظل عجز مريب لكل المؤسسات الحقوقية الأممية التي تلوثت في وحل الجرائم المرتكبة في غزة، وفقدت حقوق الانسان آخر معانيها وانهار العقل الغربي إلى حيث لا يمكن أن يعود مرة أخرى إلى ادعاء زعم الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان..

لقد تحولت غزة إلى مكان للموت والقتل الجماعي والدمار الكلي لكل البنى والامكانيات، إنها صرخة تدمي قلوب الاحرار في كل مكان، أكثر من سنة من الجحيم لا تزال المقاومة تطل بعمليات بطولية عجز معه أي تحليل عن فهم كل هذه الإرادة من أين تستمد و التي يتمتع بها أبطال المقاومة الفلسطينية واللبنانية المصممون على الاستشهاد منه بقبول الاستسلام المهين.

ويسجل لأول مرة محاولة حركة حماس الانسلاخ عن التفكير الاخواني وتدشين تقارب ميداني قوي مع كل من الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباقي قوى المقاومة بدعم من دولة إيران، لقد ذابت الاختلافات الاديولوجية في مواجهة العدو المشترك، إنه درس سياسي وفرز تاريخي لشكل جديد من التحالفات بين الإسلاميين واليساريين (سيأتي التفصيل في الموضوع بعد التطرق للمشهد السوري) ، تحالف خارج العقلية الاخوانية، ولكل الفكر التطرفي لتيارات الجماعة والسنة ، وهي لن تهدأ هذه القوى في مسعاها لإعادة جر حركة حماس إلى صفها بعد الضربات الموجهة التي تكبدتها قيادات محور المقاومة، غير أن مجرى الاحداث سوف تفضي إلى تأكيد الحقيقة التالية: انهيار العقل الاخواني بجميع فروعها بما فيها تلك التي تحاول أن تبقي، ظاهريا، على المسافة بينها وبين الامبريالية الغربية، ولن تنتهي بسهولة لأن هناك شوط آخر «لحراك» أو موجة اخوانية مسلحة ومندمجة مع القوى الداعشية التي تربت في أحضان المخابرات الامبريالية والأنظمة الرجعية وفي مقدمتها تركيا أردوغان، ستؤدي إلى سقوط أنظمة استبدادية لتعبيد الطريق أمام أطروحة الشرق الأوسط الكبير وإسرائيل الكبرى، لكن المقاومة لابد أن تكون لها كلمتها الأخيرة. إن التناقضات والصراعات تسير بشكل لولبي لا يمكن لأي علم أو منهج أن يتنبأ ماذا سيحدث خلال أسبوع أحرى التنبؤ بالمدى البعيد.

إن المغالطة الكبرى التي تروجها الاساطير الصهيونية والدولة الاستعمارية والعنصرية بقيادة المجرم نتانياهو، المطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية ، هو أنه يحارب حماس ويريد القضاء على معاقل الإرهاب، وهو في الواقع يروج لأمور مفظوحة بعد أن انكشف هدفه المعلن ألا وهو إبادة الفلسطينيين ومسحهم من الوجود، وهو يدرك أن حماس وباقي تنظيمات المقاومة انبعث من قلب المعاناة تحت الاحتلال وبسبب غطرسته ، وإلا كيف يمكن تفسير دعمه المكشوف للقوى الإرهابية وعلى رأسها فيالق داعش من أجل نشر الاقتتال والفوضى، ولعل الوصفة التي اهتدت لها الصهيونية والامبريالية كحل للمشكلة الفلسطينية هي إبادتهم، حتى أن الرأي العام في دولهم صار يساند الفلسطينيين بل حتى اليهود انفسهم خرجوا في تظاهرات منددة بجرائم الكيان الصهيوني.

قد تربح القوى الساحقة معركة الحرب لكنها لن تربح السلام والهدوء، ولن تكسب القضية ولن تنهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه بل لن تغالط الرأي العام والاحرار عبر العالم. إن الدولة الصهيونية فقدت كل أنصارها وستعيش مراحل العزلة والمتابعة القضائية الدولية ، بل حتى حل الدولتين لم يعد له من معنى بعدما حدث ، مما يفتح الصراع حول تحرير كل فلسطين، وهو التحدي الذي استشعره منظرو الكيان الصهيوني وخرجوا بكل هذا السعار في الحلقة الأخيرة من وجودهم المترنح، فرغم نشوة بعض الانتصارات التي سرعانما ستتبدى لهم أمام إرادة الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة مدعومة من طرف أحرار العالم أنه مجرد سراب ، وهو امتحان لكل القوى الثورية عبر العالم العربي والمغاربي من أجل التكتل بشكل أقوى ضد العدوان الصهيوني والامبريالي والأنظمة الرجعية المطبِّعة. إن الشوط الأول للصراع بين المحورين انتهى دون أن تحقق إسرائيل سواء في غزة أو لبنان أي من المكاسب ، فالمقاومة مستمرة بغزة ومتأهبة بلبنان للعودة إلى المواجهة بعد انقضاء أجل ستين يوما للهدنة المقررة ، إذا لم يسحب الكيان الصهيوني آخر جندي له من مناطق محددة بموجب القرار الأممي 1701، وهي ماضية في خرقه باستمرار ما يجعل الأمور غير محددة كيف ستكون النهاية ولا الشوط الثاني للصراع القادم حتما.

2. صراع المحاور بالشرق الأوسط..هو صراع سياسي وطبقي بغطاء ديني

إنه لمن السذاجة اعتبار الصراع بين محور الامبريالية والصهيونية والرجعية ومحور المقاومة بزعامة إيران هو صراع لمقاومة المد الشيعي، بل هو صراع سياسي طبقي بين القوى الطاغية والمدمرة لمقدرات الضعفاء وبين محور مساند لحق الشعوب في التحرر والاستقلال من الهيمنة الامبريالية والصهيونية.

ومما لاشك فيه ان المخابرات الغربية وخصوصا البريطانية والأمريكية على إطلاع دقيق حول فحوى الصراع الناشب في التاريخ الإسلامي، وتدرك أن تلك الصراعات ما تزال حية في عقول الجهلاء، وهي تعرف، كذلك، كيف توظف الخلاف الديني بين الشيعة والسنة لحشد القوى الإرهابية من أجل بسط سيطرتها واستعمالها كأدوات وظيفية، وقد تنتهي إلى القضاء عليهم لما لا تكون هناك حاجة لوجودهم، وسجل التاريخ الحديث حافل بالامثلة. وفي هذا السياق فإن استعمال الدين الإسلامي وتمفصلاته وخلافاته الداخلية هي لعبة سبق حتى للأنظمة العربية، وخصوصا البعثية منها، أن وظفت هذه القوى لمحاربة القوى الشيوعية لتعطيل مسلسل التحرر الوطني والحفاظ على زمام السلطة الاستبدادية ومنع قيام الديمقراطية وانعتاق الشعوب، واليوم تقدم الحساب بعد ان ارتدت عليها الأسلحة الوسخة التي وظفتها ضد خصومها فيما مضى، وهو نفسه المصير الذي ينتظر كل الأنظمة الداعمة للحركات الاخوانية والظلامية وعلى رأسها تركيا المهددة حتما أن تنال حقها من التلاعب بمصيئر الشعب السوري وغزو دول أخرى ووضع اليد على مقدراتها كما هو واقع اليوم في سوريا.

لابد من الانتباه إلى مسألة في غاية الأهمية

تابع 10

هو ان الصراع بين إيران والامبريالية الغربية هو صراع عدائي وليس تكتيكي، لأن إيران ومعها محور المقاومة في لبنان واليمن وحتى في فلسطين لا تواجه الغرب مواجهة عسكرية فقط بل كذلك مواجهة إديولوجية، مما يجعل الصراع مستعصيا وغير قابل للحسم إلا بالقوة العسكرية، على خلاف الصراع الذي تخوضه روسيا والصين باعتباره صراع تختفي فيه معالم الاديولوجية حيث يظهر في صورة التنافس على المواقع الجيو استراتيجية في الحالة الأولى (روسيا) وكصراع اقتصادي في الحالة الثانية (الصين)، لذلك لا يمكن التعويل عليهما في معارك تحرير فلسطين، حتى أن الصراع من أجل التعددية القطبية يأخذ هذا المنحى، حيث تسعى كل من روسيا والصين الضغط الامبريالية الامريكية والغربية من أجل الاعتراف بهما كطرف أساسي في اللعبة الدولية، لذلك لا يمكن الرهان على روسيا أو الصين لدعم المقاومة لتحرير فلسطين إلا بمقدار ما تحققانه من مكاسب اقتصادية وجيواستراتيجية مع استحضار أن علاقتهما بالكيان الصهيوني معقدة ومتشابكة، على خلاف إيران باعتبارها دولة اديولوجية تسعى فعلا إلى الإطاحة بالمشروع الصهيوني والامبريالي، فارتباطا بحسابات تاريخية وحتى دينية ، تجعلها الاحداث تخوض صراعا وجوديا مع الغرب يتجلى في صورة واضحة كصراع مع الكيان الصهيوني.

إن القول أن إيران تسعى من وراء خلق محاور في الشرق في الأوسط إلى الترويج للتشيع وتعميمه، هو أمر مبالغ فيه و كلام للاستهلاك ليس غير، لأن إيران الحالية لم تتشبع بالاديولوجية الشيعية إلا بعد نهاية الدولة الصفوية في سنة 1722 مع استحضار أن تطورات مفهومية حدثت في قلب هذا الحزب الذي تأصل إسميا مع علي بن أبي طالب، ولقد كان الشاه إيران العميل للولايات المتحدة هو من كرس زيارة المراقد الشيعية وكان متشددا في الدفاع عن مذهب التشيع ومع ذلك كان في علاقة تواطئ مع الامبريالية.

عدد من القضايا الاديولوجية سوف تشهد تحولا كبيرا، لاسيما في بنية الفكر الشيعي ودور إيران في دعم حركة التحرر في فلسطين ولبنان، وإمكانية تحولها إلى قوة عظمى معترف بها من طرف القوة الغربية أمر وارد، ما يستتبعه من الاعتراف بموقع لها في الخريطة الجيواستراتيجية في الشرق الأوسط، وهو جوهر الصراع الدائر، وإن أخذ في بعض مظاهره نفحات دينية، وإلا فكيف نفسر الدعم القوي الذي قدمته إيران لحركة المقاومة الفلسطينية حماس رغم أنها جناح إخواني، ولعل هذا الدعم ساهم في خلخلة البنية المذهبية والمفهومية للتنظيم، مع بروز كوادر وقيادات ميدانية في فلسيطين الذي جسد معانيه الشهيد السنوار ، بل إن ذلك الدعم يصل فصائل فلسطينية لها مرجعية مخالفة لمرجعة النظام الإيراني، إنه تحليل تبسيطي أن تفسر كل شيء بلغة التشيع.

3. سقوط سوريا في يد الحركات الإرهابية ...وعودة نغمة الصراع القديم في التاريخ الإسلامي على مشكلة الخلافة..

هناك سؤال للمبتدئين يجب أن يوجه لهم أولئك الذين يخامرهم الشك مما حدث بسوريا من غزو تتاري حيث سارعوا إلى نعي نظام بشار والتهليل بالثورة، إنهم يخلطون بين استبدادية نظام البعث لدرجة التعامي حول تصدير «ثورة مضادة» ضد محور المقاومة : فمن المستفيد من سقوط النظام السوري بتلك الطريقة الدراماتيكية؟ أليست هي إسرائيل كأول المستفيدين ومعه محور تركيا قطر والولايات المتحدة وعموم الغرب الرأسمالي؟ إذا كان الجواب بنعم، بعد أن ظهر السبب

وبطل العجب، ولا يريد أن يرى هذه الحقيقة الساطعة سوى جاحد أعمت أبصاره، لأنه يظن أن القضاء على نظام استبدادي بأي طريقة حتى لو كان سيعود بسوريا إلى قرون الظلام ، يتناسى هؤلاء أن سوريا ومعها الشرق الأوسط برمته دخل في تحدي تاريخي، يمكن أن يقلب الأمور رأسا على عقب، ويحمل معه أكثر التنظيمات المتطرفة، العميلة للكيان الصهيوني ، للسيطرة السياسية والاديولجية وبناء دولة إرهابية على أرض سوريا، وتصدير الثورات المضادة الإرهابية لإفساد مسلسل التحرر الوطني الذي تقوده الطبقات الكادحة؟

إن سوريا أصبحت أرض تعيش فوق بركان يغلي بالتناقضات والصراعات والحروب الاهلية التي تلوح في الأفق، وستنشب لا محالة حروب طاحنة بشكل يجعل الكيان الصهيوني والامبريالية تصول وتجول في الشرق الأوسط، وتضع يدها على مقدرات بلدان الشرق الأوسط، بعد أن كان محورها يعيش على مؤشرات دالة على الانهيار بسبب الضربات الموجعة للمقاومة وصمودها الأسطوري.

إن التنظيمات التي ترعرعت في بنية الأرضية الاديولوجية لتنظيم داعش بالعراق وعلى رأسها تنظيم جبهة النصرة المتحولة إسميا إلى تحرير الشام، هو تنظيم عقائدي متطرف هيأته المخابرات الامريكية ورعته تركيا أردوغان على أراضيها وموله بأموال الشعب التركي وبدعم سخي من قطر الممول الرسمي للتنظيم الاخواني والشبكات الارهابية.

4. إن التاريخ يعيد نفسه كمهزلة .. رؤية على بنية التنظيمات الداعشية والاسلاموية الغازية لسوريا

مجرد دخوله لدمشق، هذه المدينة العريقة والتاريخية المعروفة بتعايش الطوائف ضمن مظهر علماني للحياة المشتركة ، صاح الداعشي المسمى الجولاني، أنه جاء لمحاربة الغزو الشيعي، وهو درس تلقاه على يد المخابرات الغربية والتركية بالأساس وتسبع به على أستاذه الإرهابي الزرقاوي، من أجل تسعير الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة، وهو صراع قديم نشب قبل أن تكون إيران شيعية ، ويرجع الامر إلى خلاف دموي على الخلافة الإسلامية التي أفرزت أربع أحزاب معروفة في إبانها: حزب الامويين ، وحزب الشيعة ، وحزب الخوارج وحزب المرجئة، ثم تطورت الأمور في كصراع دموي ثم مذهبي انشطر الفكر خلال النصف الأخير من القرن الهجري الأول وبداية القرن الثاني إلى صراع بين مدرستين : مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، وبرزت أقطاب مختلفة ومتصارعة ونماذج صارخة للاحتجاج على الأوضاع حتى أن الشهيد حسين مروة في كتابه النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية نعت أبي ذر الغفاري بأنه ماركسي قبل بروز الماركسية ، ونحن هنا نعتبر أن التقاطب بين المدرستين هو نتاج لصراع سياسي بأقنعة دينية، ولقد ثبت بالتاريخ أن مدرسة الرأي كانت مساندة على طول التاريخ للبؤساء والمحرومين حتى أن الخوارج الذين تصدوا للاستبداد الاموي هم الذين قاوموا أكبر طاغية في العراق، وهو الحجاج، رغم أن هؤلاء حاربوا حتى علي بن أبي طالب لما صاحوا أن «الحكم لله نكاية» على ادعاء عَلي بأنه أحق بالخلافة.

ما يهم الآن هو أن البنية الاديولوجية لتنظيمات داعش والفكر الاخواني بشكل أكبر غزو فكري لعقول الناس، وهم الذين يستمدون كل أفكارهم من ماض دموي يرفضون جملة وتفصيلا أي استعمال للعقل، وقد ووجهوا في التاريخ الإسلامي بثورات زعزعت كيان الدول المتعاقبة كان أقواها في التاريخ هي قيام أول جمهورية عربية على يد القرامطة الذين ألغوا كل الشعائر الدينية وأعلنوا تأليه العقل.

إن هذه التنظيمات تستمد مرجعيتها من المذاهب السنة الأربعة : المذهب الحنفي ، المذهب المالكي، المذهب الشافعي والمذهب الحنبلي ..ولعل أكثرها تشددا في السلفية هو المذهب المالكي، لقد اعتبر أي اجتهاد أو استعمال للعقل في الأمور الميتافيزيقية هو بدعة، كما يقول أحمد أمين في كتابه فجر الإسلام (ص 85)، بل ذهب نفس المؤلف إلى اعتبار الامام مالك عاش في الحجاز وهو قطر بدوي غير متأثر بالمدنية الفارسية واليونانية، هذا الانشطار بين مدرسة أهل الرأي الذي كان يتزعمها حسن البصري بالعراق أحد منزري المعتزلة وبين مدرسة أهل الحديث الذي كان من أبرز منظريها أحمد بن حنبل أحد المذاهب السنية الأربعة.

إن المعركة الفكرية الكبرى بين المدرستين الأولى ذات النزعة العقلية والتي امتدت إلى عصور ازدهار الفلسفة العقلانية والتي كانت تهم بنشر التنوير وتعزيز دور العقل، وبين مدرسة أهل الحديث التي ناهضت التنوير وما تزال إلى اليوم وهي التي كانت السبب في تمدير قيام عصر أنوار عربية وإسلامية، من هذا الاساس يستمد هؤلاء الإرهابيين فكرهم ومواقفهم ويشكلون نقطة سوداء في التاريخ الإسلامي وهم الذين سيطروا اليوم على سوريا كمقدمة لغزو شعوب أخرى بالمنطقة ولن تسلم منهم أي دولة إذا تراجعت المقاومة أو أفلس مشروعها؛ إنه صراع بين التنوير والظلام بحلة جديدة.

5. القوى الثورية ..في مواجهة إعصار المد الظلامي

لما يستغل طرف ما دين الشعب، فلا يجوز أن تبقى متفرجا، لأن إدراج مسألة الدين في اللامفكر فيه أمر خطير للغاية، لا سيما وأن الإسلام عقيدة الشعب يجب أن تبقى بمنأى عن الاستغلال السياسوي، وهو ما يضع القوى الثورية أمام امتحان مصيري لمواجهة فكر تدميري يتم استغلاله لتصدير الثورات الظلامية والمضادة للقضاء على مسار النضال من أجل تحرر الشعوب من نير الاستغلال الطبقي، وإن المطروح في نظري هو القيام بمواجهة إديولوجية مع الفكر الظلامي.

إن مهمة الشعوب العربية والمغاربية والمغربية هو الاستمرار في دعم المقاومة وفضح التآمرات الدولية بوناء أقطاب وتحالفات التي تفرزها ساحات المعارك، وكشف بواطن الصراعات الجارية التي تتقنع بالدين الإسلامي من أجل نشر الفتن والفوضى والاقتتال وتحوير الصراع من كونه طبقي وسياسي إلى صراعات طائفية ومذهبية لتسعير الاقتتال الداخلي بين الشعوب، وهي الأرضية التي يتناها العدو الصهيوني لاطلاق يده الطولى لغزو البلدان والسيطرة على مقدراتها وفرض أمر واقع قيام إسرائيل الكبرى، لكن يجب استحضار أن ما ترسمه القوى الامبريالية والصهيونية وأدواتها السياسية والإعلامية والارهابية وما تنشره من تسعير بين الطوائف الدينية ومذاهبها لن تكون الأرض ميسرة لهم كما يظنون، فامتلاك القوة الساحقة ليست سببا استراتيجيا لفرض الانتصار، سيما وأن الشوط الأول من المعركة المسلحة بين المحورين انتهت، دون ان تنتهي المقاومة وداعميها إقليميا ودوليا، مما يجعل التنبؤ بمصير التحول الجاري أمر صعب، فبين ليلة وأخرى تداهمنا أحداث غير متوقعة ومزلزلة ويمكن أن تزعزع العديد من القناعات لا سيما المراهنين على التحرر المنجز وهميا من طرف قوى وأدوات مصنوعة في دهاليز المخابرات الامريكية والبريطانية وحتى الصهيونية.

المهم الان هو إطلاق استراتيجية مغايرة للقوى الثورية وهي الكفيلة بالرفع من أدوات المواجهة وصنع التاريخ عبر وتنظيم الشعب الكادح والمساهمة في تسليحه بالوعي الثوري المنظم، درءا لأي محاولة لسرقة ثوراته واحتجاجاته أو استغلالها للقضاء على أنظمة ديكتاتورية لنشر أسوأها والعودة بالتاريخ إلى دهاليز الظلام.

حوار مع المناضلة مريم أبو دقة عضوة المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ننشر في هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي نص الحوار المطول الذي أجرته بوابة الهدف مع الرفيقة المناضلة مريم أبو دقة، عضوة المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي تعرضت للاعتقال بفرنسا ثم النرحيل بسبب نشاطها ونضالها المستميت في عدة واجهات من أجل الدفاع عن القضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر وتقرير المصير وحق العودة واقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين.

■ ما أسباب اعتقالك وترحيلك من فرنسا؟

● بصفتي ناشطة سياسية ومجتمعية ونسوية فلسطينية، تمت دعوتي من قبل أربع جمعيات تقدمية فرنسية لتنظيم سلسلة محاضرات تهدف إلى تسليط الضوء على وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والأسيرات القابعات في سجونه، وكذلك على معاناة الشعب الفلسطيني.

الجمعيات التي دعتني هي أحزاب/BDS لمقاطعة الاحتلال، تجمع فلسطين_ يهود ضد الصهيونية، وكولكتيف (collectif) وجمعية أوروبا فلسطين، حيث كان من المقرر أن أقدم 18 محاضرة، تتناول قضايا نضالنا وصمودنا، بالإضافة إلى عرض فيلم وثائقي بعنوان «يلا غزة» للمخرج الفرنسي رولاند نوربيه، وهو عمل دولي مشترك يوثق تاريخ فلسطين والوجود الاستعماري الكولونيالي الصهيوني حتى يومنا هذا، حيث كنت سأعلق على الفيلم بعد عرضه الأول كشاهد عيان على التاريخ المعاصر.

حصلت على تأشيرة «شنغن» بشكل رسمي من السفارة الفرنسية في رام الله، وغادرت بتاريخ 1 أكتوبر 2023 إلى فرنسا أي قبل اندلاع حرب الإبادة في قطاع غزة، وبدت الأمور في البداية منظمة وسلسة، وكانت الجمعيات المستضيفة قد أعدت كل الترتيبات اللوجستية لعقد المحاضرات في مختلف المناطق والمحافظات.

عاصفة سياسية بمجرد وصولي

ما إن وصلتُ إلى باريس حتى واجهتُ حملة تحريض واسعة من الحكومة الفرنسية، حيث وُصفتُ بـ «الإرهابية» الفلسطينية.

ورغم هذه الاتهامات المفاجئة، أصررتُ على الاستمرار، وتم عقد المحاضرة الأولى في باريس وسط حضور حاشد ومناقشات مثمرة، إلا أن الأمور تصاعدت عندما أعلن عن المحاضرة الثانية في جامعة ليون؛ فرغم موافقة رئيسة الجامعة، ذات التوجه اليساري على إقامتها، وكان المعني بالندوة «تجمع فلسطين» وهم شباب بأغلبيتهم، جاء قرار من الشرطة الفرنسية بمنعي من إلقاء المحاضرة أو حتى الجلوس على المنصة.

تجاوزنا هذه العقبة بذكاء، حيث جلستُ في الصف الأمامي بينما قدّم أحد الإخوة الفلسطينيين مداخلة قصيرة نيابة عني، وبعد ذلك، قام الجمهور بطرح الأسئلة التي قمت بالإجابة عنها بشكل مباشر، ما حول اللقاء إلى محاضرة متكاملة.

ملاحقات الشرطة وتأثيرها.

استمرت المحاضرات وفق نفس النهج، إذ كنا نعلن عن مواقع بديلة في حال منعت الشرطة المواقع الأصلية إلى أن جاء «طوفان الأقصى»، ومع كل ملاحقة، كان التعاطف معي ومع القضية الفلسطينية يتزايد بشكل ملحوظ بين الفرنسيين.

وحين وصلتُ إلى مرسيليا، تزامنت الأحداث مع اندلاع «طوفان الأقصى»، علمتُ حينها باستشهاد 36 فردا من عائلتي وتدمير منطقتنا في غزة بالكامل، ما زاد من تصميمي على فضح جرائم الاحتلال.

الكمين والاعتقال

في مرسيليا، نصبت الشرطة كميناً لي أمام المنزل الذي كنت أقيم فيه؛ وبينما كنت في طريقي إلى محطة القطار للسفر إلى تولوز لإلقاء محاضرة، أوقفتنا الشرطة واحتجزتني رغم احتجاجاتي، وصادرت جواز سفري، وفرضت عليّ الإقامة الجبرية في فندق مع التزام يومي بالتوقيع في قسم الشرطة، ومنعي من مغادرة الفندق بين السابعة مساءً والسابعة صباحا.

المعركة القضائية

استمرت هذه الحالة أسبوعين حتى كسبتُ القضية، وسط تغطية إعلامية واسعة وتعاطف جماهيري كبير. ومع ذلك، استأنف وزير الداخلية الفرنسي القرار، وتم استدعائي إلى باريس لحضور جلسة استئناف، حيث عقدتُ مؤتمرًا صحفيا شرحتُ فيه مظلوميتي ومظلومية شعبي، وتواصلتُ مع أعضاء البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني الفرنسي. في المحكمة، حاولوا محاكمتي بناءً على انتمائي إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي يزعم أنها تنظيم «إرهابي»، رفضتُ هذه الادعاءات بشدة، وأوضحتُ أن الجبهة هي الفصيل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعترف بها فرنسا كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وأكدتُ حقنا القانوني والدولي في النضال ضد الاحتلال، وفندت مزاعمهم حول الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يدعونها.

الاعتقال والترحيل

بعد سلسلة من الجلسات والملاحقات، احتجزتني السلطات الفرنسية بطريقة مهينة، إذ تم اختطافي من أمام المنزل الذي كنت أقيم فيه، حيث اقتادني ثلاثة رجال ملثمين تحت تهديد السلاح إلى السجن.

وفي السجن، تعرضتُ لمعاملة قاسية وغير إنسانية، حيث صودرت ممتلكاتي وتم احتجازي في ظروف مزرية، حتى أنني منعت من الحصول على ملابس دافئة رغم البرد القارس،

وبعد نقل متكرر بين السجون، قررت السلطات ترحيلي إلى مصر باعتباري أحمل الجنسية المصرية، حيث رافقتني حراسة مشددة إلى المطار، حيث صعدتُ الطائرة وسط تضامن كبير من الجمهور الفرنسي والعربي.

دروس من التجربة

رغم القمع الذي تعرضتُ له، كشفت هذه التجربة زيف الادعاءات الفرنسية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وأثبتتُ للعالم أن نضال الشعب الفلسطيني ليس إرهابا، بل هو حق مشروع لنيل الحرية والاستقلال، كما أظهرت أن غزة، رغم الحصار والدمار، هي البلد الوحيد الذي يعيش الحرية الحقيقية بمواجهة الاحتلال.

■ ما هي أبرز مظاهر وأساليب القمع ضد الداعمين للقضية الفلسطينية الذين يرفضون الإبادة الجماعية في غزة؟

● شهد العالم تنوعاً كبيراً في مظاهر وأساليب القمع التي تمارَس ضد الداعمين للقضية الفلسطينية، خصوصاً أولئك الذين يعبرون عن رفضهم للإبادة الجماعية في غزة، حيث تبدأ هذه الأساليب بمنع المظاهرات والتظاهرات المناصرة لفلسطين، ومنع إصدار التصاريح اللازمة لتنظيمها، وفرض غرامات مالية باهظة على المشاركين فيها، كما حدث في فرنسا حيث وصلت الغرامات إلى ألف يورو لكل مشارك.

بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتقال الأفراد الذين يرتدون الكوفية الفلسطينية أو يحملون العلم الفلسطيني، في محاولة واضحة لتجريم الرموز الوطنية والثقافية للشعب الفلسطيني، كما يُلاحَق كل شخص يحاول إرسال أي مبلغ مالي إلى غزة، حتى لو كان الدعم موجهًا لأفراد عائلته هناك، في خطوة تهدف إلى خنق أي دعم اقتصادي للمحاصرين.

وتشمل أساليب القمع أيضًا مراقبة منصات التواصل الاجتماعي لمعاقبة الأشخاص الذين يعبرون عن تضامنهم مع غزة، سواء من خلال منشورات أو تفاعلات إلكترونية،

هذه الإجراءات تشكل انتهاكاً صارخاً للحريات الأساسية، وتكشف عن ازدواجية المعايير التي تمارسها الأنظمة الغربية تجاه حرية التعبير.

■ لماذا تربط الدول الغربية «معاداة السامية والإرهاب» دائما بالفلسطينيين؟

● تحاول الصهيونية منذ نشأتها ربط النضال الفلسطيني المشروع بالإرهاب ومعاداة السامية، استنادا إلى أكذوبة تاريخية تزعم أنّ اليهود وحدهم هم الساميون والمضطهدون من قبل الفلسطينيين والعرب؛ لكن الواقع والتاريخ يثبتان أن الفلسطينيين هم الساميون الحقيقيون وأصحاب الأرض، بينما تستغل الصهيونية هذه الادعاءات لتبرير الجرائم والانتهاكات ضد الشعب الفلسطيني.

هذه الأكذوبة ليست سوى امتداداً لمحاولات الصهاينة سرقة الهوية الفلسطينية، تماماً كما سرقوا الأرض والتراث والأطباق التقليدية الفلسطينية وادعوا أنها جزء من ثقافتهم «الإسرائيلية»

والمواجهة الحقيقية لهذه الادعاءات تتم عبر السردية التاريخية الفلسطينية، التي تعري الأكاذيب الصهيونية وتؤكد الحق الفلسطيني المستند إلى التاريخ والجغرافيا، لذا من الضروري استخدام الوثائق التاريخية والروايات الموثقة لمواجهة الزيف الصهيوني، وتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات الطمس والسرقة.

■ ما تأثير تعاظم التضامن الشعبي الغربي على القضية الفلسطينية؟

● تعاظم التضامن الشعبي في الدول الغربية مع القضية الفلسطينية يُشكل نقطة تحول هامة في النضال الفلسطيني، وهذا التضامن يبرز مظلومية الشعب الفلسطيني، ويفضح جرائم الاحتلال، ويدحض الأكاذيب التي يروجها الإعلام الصهيوني وحلفاؤه في الغرب.

إضافةً إلى ذلك، يكشف هذا التضامن تناقضات السياسة الرأسمالية والإمبريالية، ويُشكل أداة ضغط كبيرة باتجاه التحول إلى عالم متعدد الأقطاب، بدلاً من الهيمنة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة، والشعوب تسعى إلى نظام عالمي قائم على العدل والمساواة، يعارض الحروب ويناصر حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

هذا التضامن، من خلال الضغط على الحكومات والمؤسسات الغربية، يسهم في تقويض الدعم السياسي والمالي والعسكري الذي يقدمه الغرب لدولة الاحتلال.

في الوقت نفسه، يفتح المجال لدعم الشعوب المناضلة، ليس فقط سياسيا، بل أيضاً اقتصادياً وإغاثياً، عبر منظمات المجتمع المدني وغيرها من القنوات.

■ لماذا تتوقف مبادئ الحرية خصوصا التعبير في فرنسا والقوانين الدولية عند فلسطين؟

● عندما يتعلق الأمر بفلسطين، تتوقف كل الشعارات حول حرية التعبير وحقوق الإنسان، ويتضح هنا أن القوانين الدولية تصبح عاجزة أو مُعطلة، بسبب ارتباط الغرب الرأسمالي الإمبريالي بدولة الاحتلال الصهيوني.

هذه العلاقة ليست وليدة اللحظة، بل تعود إلى كون الكيان الصهيوني قاعدة متقدمة لحماية المصالح الإمبريالية في الشرق الأوسط، حيث تم زرع هذا «السرطان الصهيوني» في قلب الأمة العربية لمنع وحدتها ونهضتها، والسيطرة على مواردها الطبيعية من النفط والذهب، وضمان استمرار التبعية الاقتصادية والسياسية.

اليوم، نحن أمام «سايكس بيكو» جديدة، حيث تسعى الولايات المتحدة لتقسيم العالم مجددا، بعد أن غابت عن الاتفاق الأصلي الذي هيمنت فيه بريطانيا وفرنسا، ومنذ وعد بلفور المشؤوم، مرورا بتسليم فلسطين للعصابات الصهيونية، أصبحت الولايات المتحدة الراعي الأول لدولة الاحتلال، جنبا إلى جنب مع القوى الغربية الأخرى.

القانون الدولي، الذي كان من المفترض أن يحمي حقوق الشعوب، بات أداة في يد القوى العظمى لخدمة مصالحها. هذا الوضع يبرز الحاجة الملحة لتحدي النظام الدولي القائم، والسعي نحو نظام عالمي عادل ينصف الشعوب المضطهدة.

■ هل تواجهون تهديدات حقيقية على حياتكم جراء موقفكم ونضالكم؟

● كل مناضل حر يرفع صوته ضد الصهيونية والإمبريالية يواجه خطرا حقيقيا على حياته، ويُحارَب بشتى الوسائل، حيث تشمل هذه الحرب التهديد بالمطاردة والاعتقال والترحيل، وتقييد حرية الحركة، ومنع المشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية.

إضافة إلى ذلك، يُحرم المناضلون من وظائفهم ويُمارس ضدهم تضييق اقتصادي واجتماعي، وهذه الممارسات ليست سوى ثمن يدفعه المناضلون الذين اختاروا الوقوف في وجه الظلم والطغيان، مؤمنين بأن الحرية تستحق التضحية.

النضال من أجل الحرية ليس مجرد خيار شخصي، بل هو واجب إنساني وأخلاقي في مواجهة الاستعمار والإبادة، والتضحية في سبيل الحق تعكس شجاعة وإرادة المناضلين الذين يقفون في وجه قوى الهيمنة والاستبداد.

■ ما دلالة التقاطع الغربي مع اليمين المتطرف الصهيوني الحالي؟

● من خلال التجربة التاريخية والواقع الراهن، يتضح بشكل جلي أن الفرق بين من يدعم اليمين الصهيوني المتطرف ومن يصمت عن جرائمه يكاد يكون معدوما؛ كلاهما يتحمل مسؤولية استمرار احتلال فلسطين وحرب الإبادة الجماعية التي يمارسها هذا الكيان منذ أكثر من عام وأربعة أشهر وحتى اليوم.

إن الحقائق التي تتكشف يوما بعد يوم تؤكد أن الأنظمة الغربية، التي تتفاخر بتاريخها الاستعماري وتسعى لإعادة إنتاجه، هي ذاتها التي أنشأت الكيان الصهيوني كقاعدة متقدمة في الشرق الأوسط. هدف هذه الأنظمة كان ولا يزال ضمان السيطرة على مقدرات الأمة وشعوبها من خلال دعم كيان عدواني وظيفي.

كما أظهرت هذه الحكومات الرأسمالية والإمبريالية نفاقها الفاضح، إذ تتستر خلف شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والمساواة، لكنها لا تطبق هذه القيم إلا عندما تخدم مصالحها، وتحديدا ضد شعوب الشرق الأوسط وفلسطين والدول النامية.

في المقابل، تستغل هذه الشعارات لتضليل الرأي العام العالمي بينما تدعم الاحتلال بالسلاح والمال والموقف السياسي والإعلامي، مما يفضح زيف ادعاءاتها.

على مدار التاريخ، أثبتت هذه الحكومات أنها ليست مع حق الشعوب ولا مع العدالة، بل هي شريكة في جرائم الاحتلال من خلال تدمير بلداننا تحت شعار نشر الديمقراطية، في حين أنّ الممارسة الفعلية للديمقراطية شبه غائبة في بلدانهم نفسها، والواقع يؤكد أنّ اللوبي الصهيوني يسيطر بشكل كبير على السياسات الغربية، حيث أصبح دعم الكيان الصهيوني شرطا أساسيًا للوصول إلى السلطة.

■ هل تحول رفع العلم الفلسطيني وارتداء الكوفية أو ما يرمز للقضية الفلسطينية رمزاً للإرهاب بينما رفع علم الكيان الصهيوني تدعمه الحكومات الغربية؟

● لا شك أن القوى الحرة والمؤمنة بعدالة القضية الفلسطينية تشاركنا ذات المعاناة والنضال، إذ يدفعون ثمن مواقفهم الشجاعة من حرياتهم وحقوقهم،

وهذه القوى تجد نفسها في نفس الخندق معنا، تواجه أساليب الظلم والقهر من قبل الأنظمة الداعمة للصهيونية، حيث يتعرض أعضاؤها للملاحقة الأمنية والطرد من العمل والتشهير والاعتقال والغرامات المالية.

كما تدرج أسماؤهم في اللوائح السوداء للكيان الصهيوني، مما يمنعهم من دخول فلسطين، بل قد يدفعون حياتهم ثمنا لدعمهم، كما حدث مع الناشطة الأميركية راشيل كوري التي قتلت بدم بارد في رفح، وأفراد أسطول الحرية الذين تعرضوا للهجوم أثناء محاولتهم كسر الحصار عن قطاع غزة.

من الطبيعي أن يُلاحق كل حر يرفض الظلم ويقف ضد الاحتلال، ولكن هذه الملاحقات تعكس خوف أعداء الحرية من انتشار التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

إن هؤلاء الأحرار يمثلون امتدادا لنضالنا، حيث يتحد نضالهم من أجل الحرية والعدالة مع كفاحنا ضد الاحتلال والظلم.

■ ما تأثير مقاطعة الشعوب الغربية للكيان الصهيوني، ولماذا لا ترضخ الحكومات لمطالب شعوبها بقطع علاقتها مع الإحتلال؟

● تمثل حملات المقاطعة أداةً فعّالة ومؤثرة في مقاومة الاحتلال الصهيوني، حيث تشكل خطرا حقيقيا على وجوده واقتصاده، وهي تسعى إلى عزل الكيان دوليا وفضح جرائمه، وهو ما تخشاه «إسرائيل» بشدة، خاصة أن المقاطعة تضعف شرعيتها السياسية وتضربها اقتصاديا.

ومع ذلك، فإن الأنظمة الغربية التي تدعي الديمقراطية ترفض الاستجابة لصوت شعوبها المؤيدة للمقاطعة، لأن مصالح هذه الأنظمة تتقاطع مع مصالح اللوبي الصهيوني، والواقع يؤكد أن هذه الأنظمة تقمع شعوبها وتعمل ضد إرادتهم من أجل حماية إسرائيل، حتى لو كان ذلك على حساب أمنهم ورفاههم.

لتحقيق هذا الهدف، نحن بحاجة إلى نضال إعلامي وثقافي وحملة دولية منظمة، إضافة إلى حملات إقليمية ووطنية وعالمية لتعرية جرائم الاحتلال ومضاعفة الضغط عليه، كما أن العمل على تعزيز شبكات التضامن العالمية وإطلاق المبادرات التي تستهدف الحكومات والشركات الداعمة للكيان هو أمر جوهري لإضعافه.

■ برأيك، لماذا تراجعت تحركات الشارع العربي رغم حالة الغليان الشعبي؟

● رغم حالة الغضب الشعبي تجاه جرائم الاحتلال، لم نشهد تحركات فعلية في الشارع العربي تعكس هذا الغليان، ويعود ذلك إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها القمع الذي تمارسه الأنظمة، خاصة المطبّعة مع الكيان الصهيوني، والتي تمنع أي محاولات لتنظيم الحراك الشعبي أو دعم القضية الفلسطينية.

من جهة أخرى، تعاني المجتمعات العربية من أزمات اقتصادية خانقة وحالة من الفقر المدقع، مما يجعل الأولوية لدى المواطن تأمين لقمة العيش لأسرته، مما يُبعده عن الانخراط في القضايا الوطنية، إضافة إلى ذلك، تفتعل الأزمات الداخلية، كالنزاعات المذهبية والقومية والحروب الأهلية، بهدف إشغال الشعوب بصراعات داخلية تُبعدهم عن القضايا الكبرى.

كما أن تغييب العمل السياسي وتجريم المعارضة في كثير من الدول، خاصة الخليجية منها، يُساهم في تكريس حالة الخمول السياسي، حيث يتعرض المعارضون للقمع والاعتقال، والفصل من وظائفهم، أو حتى الترحيل.

هذا المناخ القمعي يضع الشعوب في حالة حصار داخلي، مما يُعيق تحركها ضد الاحتلال وداعميه.

■ ما هي رسالتكم للشعب الفلسطيني والعربي وقواه الثورية؟

● ستظل هذه التجربة محفورة في ذاكرتي، شاهدةً على تضامن الشعوب الحرة مع قضيتنا العادلة، وعلى زيف الأنظمة الاستعمارية، وسأواصل النضال من أجل شعبي، وأدعو الجميع لدعمنا في مواجهة الاحتلال وممارساته القمعية. ففلسطين ستبقى حرة رغم كل المؤامرات.

الشبيبة التقدمية في المغرب، و النضال ضد البطالة، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وشبيبة النهج الديمقراطي العمالي نموذجا

محمد الصباغي

الشبيبة التقدمية في المغرب، بما في ذلك شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، تلعب دوراً أساسياً في النضال ضد البطالة والنضال الشبيبي بشكل عام. هذه التنظيمات تُعتبر من القوى الحية التي تدافع عن مكتسبات العب المغربي عامة و فئة الشباب على وجه الخصوص، خاصة في ظل السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي يعاني منها شعبنا، في مقدمتها البطالة و التهميش و انعدام الحد الأدنى من الكرامة و المساواة و العدالة الاجتماعية، و حقوق الإنسان.

1. شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي

شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي هي الذراع الشبابي للحزب، وتعمل على نشر الوعي السياسي والطبقي بين الشباب المغربي، خصوصا الفئات المتضررة من السياسات الاقتصادية النيوليبرالية. يكمن هدفها الأساسي في تكوين شبيبة مناضلة، واعية ومنظمة في النضال الجماعي من أجل التغيير الجذري للنظام السياسي والاجتماعي.

دور شبيبة (ح ن د ع) في النضال ضد البطالة:

التأطير السياسي: تُؤطّر الشبيبة الشباب المعطل على أساس أن البطالة ليست مسألة فردية، بل نتيجة لسياسات اقتصادية تخدم مصالح الطبقة الحاكمة والرأسمالية العالمية، و تسعى لتوعية الشباب بضرورة توحيد النضال ضد البطالة من أجل تغيير السياسات الطبقية المسببة لها.

تنظيم الحركات الاحتجاجية: شبيبة النهج الديمقراطي العمالي برفقة حلفائها الموضوعيين (شبيبات الإطارات التقدمية و المناضلة، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ...) التي تدعم و تتبنى كل الأشكال النضالية التي تطالب بالحق في الشغل و التنظيم، وتدعو المخزن إلى تحمل مسؤوليته في توفير فرص شغل حقيقية تضمن الكرامة و العيش الكريم لكل فئات جماهير شعبنا، بما فيها الحق في التعليم و الصحة و السكن.

2. الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب

الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب هي إطار تقدمي يعتبر من أكبر التنظيمات التي تدافع عن حقوق المعطلين من حاملي الشواهد و السواعد في المغرب، لديه ثلاث شهداء هم:

• الشهيد مصطفى الحمزاوي عن فرع خنيفرة، و الذي استشهد بتاريخ: 16 ماي في سنة 1993، جراء التعذيب الوحشي من داخل مخفر الشرطة بذات المدينة، و الذي اعتبر يوم استشهاده المرادف ل 16 ماي من كل سنة يوما عالميا للنضال ضد البطالة.

• الشهيدة نجية آدايا عن فرع إفران و التي استشهدت بتاريخ: بتاريخ 11 دجنبر في سنة 2000 جراء القمع الذي ووجه به رفاق الجمعية آنذاك في معركتهم الوطنية بمدينة الرباط.

• الشهيد كمال الحساني عن فرع بني بوعياش، و الذي استشهد بتاريخ: 27 أكتوبر في سنة 2011 عن طريق إرسال أحد بلطجية المخزن إليه لتصفيته.

تأسست الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بتاريخ: 26 أكتوبر 1991، كرد فعل على تفاقم العطالة وسط الشباب الحاصلين على الشهادات العليا، وتعمل على تنظيمهم وتأطيرهم لمواجهة معضلة البطالة و التهميش التي تطال فئات واسعة من جماهير شعبنا.

دور الجمعية و ح ش م م في النضال ضد البطالة:

النضال من أجل الحق في الشغل: تُعتبر الجمعية من بين الحركات الأكثر استمرارية في مواجهة البطالة. تُنظم عدة أشكال نضالية، مسيرات واعتصامات و وقفات احتجاجية في مختلف المدن المغربية للمطالبة بفتح حوار جدي و مسؤول مع الحكومة حول ملف البطالة وتوفير وظائف للشباب.

الضغط من أجل تغيير السياسة التشغيل: تشتغل الجمعية على وضع البطالة كأولوية وطنية من خلال تنظيم حملات لتسليط الضوء على فشل السياسات الحكومية في معالجة هذه الأزمة، و تطالب بتطبيق سياسات تشغيل عادلة تضمن الكرامة للشباب وتُحد من التهميش و التفقير التي تعيشه هذه الشريحة المهمة من المغاربة.

التكوين والتأطير: تقوم الجمعية الوطنية بعدة اشكال تكوينية للشباب المعطل حول حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحاول رفع وعيهم بضرورة النضال المشترك لتحقيق مطالبهم و نيل حقوقهم بما يضمن لهم الحق في عيش حياة كريمة.

3. النضال الشبيبي عموماً

الشبيبة التقدمية بشكل عام، بما فيها هذه التنظيمات، تُعتبر محركاً أساسياً في النضال الشبابي بالمغرب، حيث تركّز على قضايا البطالة، الحق في التعليم المجاني والجيد، حقوق المرأة، وحرية التعبير والتنظيم، و تجمع بين النضال من أجل حقوق اقتصادية واجتماعية، والنضال من أجل الحريات السياسية.

أبرز أدوار الشبيبة التقدمية:

• نشر الوعي السياسي: الشبيبة التقدمية تُساهم في رفع وعي الشباب بحقوقهم ودورهم في التغيير السياسي والاجتماعي. تحاول بناء جيل واع قادر على مواجهة التحديات والمشاركة فيّ الحراك الشعبي.

• الاحتجاجات والمطالبات: تُعتبر الشبيبة التقدمية من القوى المحركة للاحتجاجات الشبابية في مختلف المدن المغربية، حيث تُنظم وقفات واعتصامات تضامنا مع قضايا الشباب العاطل والطلبة، وتضغط من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

• التنسيق مع الحركات الاجتماعية: الشبيبة التقدمية تُنسق مع مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية الأخرى مثل الحركات النسائية، النقابات العمالية، والجمعيات الحقوقية، لتعزيز الوحدة النضالية بين مختلف الفئات المقهورة.

ان البطالة ليست مسألة فردية، بل نتيجة لسياسات اقتصادية تخدم مصالح الطبقة الحاكمة والرأسمالية العالمية، و تسعى لتوعية الشباب بضرورة توحيد النضال ضد البطالة من أجل تغيير السياسات الطبقية المسببة لها.

الخلاصة:

الشبيبة التقدمية، من خلال شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي، والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، تلعب دوراً رئيسياً في النضال ضد البطالة وقضايا الشباب.

تعمل على تأطير الشباب و قيادة نضالاتهم من أجل الحق في التشغيل، العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، مع التركيز على أن توحيد نضالات الشعب المغربي هو السبيل الوحيد لتحقيق هذه المطالب و ضمان العيش الكريم لشعبنا.

قراءة في كتاب « المرأة الجديدة» لألكسندرا كولونتاي

عزيزة الرامي

كتاب «المرأة الجديدة» لكاتبته ألكسندرا كولونتاي، ألفته عام 1918, نشر دار الطليعة-بيروت.
ويدور حول الأخلاق الجديدة والطبقة العاملة وتحرر المرأة الجنسي والمرأة الجديدة حيث اعتبرت كولونتاي أن نضال المرأة العاملة يجب أن يكون كعاملة وكامرأة في ان واحد على جبهتين لأنها تتعرض لاضطهاد مزدج كعاملة وكامرأة.
يحتوي الكتاب على ثلاث فصول « المرأة الجديدة – الحب والأخلاق الجديدة – العلاقات بين الجنسين والصراع الطبقي»

الفصل الأول : المرأة الجديدة.

تنطلق كولونتاي بهذا الفصل بطرح عدة أسئلة حول هوية المرأة الجديدة وحقيقة وجودها من عدمه لتعتبر أنها موجودة بالحياة اليومية والواقعية في ظل العصر الحالي ، هي المرأة التي دخلت بجميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وأصبحت مستقلة وحققت نجاحا بشتى المجالات معتبرة أنها تجاوزت مفهوم المرأة القديم الذي تدور حياته وأحلامها حول رجل (زواج – خيانة – عدم زواج....).

تعتبر كولونتاي أن المرأة الجديدة تجاوزت هاته المفاهيم وأضحت نموذج سيكولوجي جديد له حاجات وانفعالات جديدة حيث وصفتها بالعبارة التالية :

«لسن تلك الفتيات اللطيفات والجريئات اللواتي كانت قصتهن تقف عند حد الزواج السعيد ولسن هن الزوجات المعانيات من الخيانة ولا الزوجات الزانيات ولسن هن العوانس الباكيات على حب شبابهن الضائع ولسن هن كاهنات الحب، ضحايا شروط حياتهن البائسة أو طبيعتهن الفاسقة ، إنه نموذج جديد ، نموذج خامس للبطلات مجهول من ذي قبل ونموذج بطلات له متطلبات خاصة أمام الحياة، نموذج يؤكد على شخصيته ، يحتج على عبوديته للمرأة المتعدد الأوجه في الدولة والأسرة والمجتمع، نموذج يناضل من أجل حقوقه ويمثل الجنس نساء عازبات ذلك هو الإسم الذي بات في معظم الأحيان على هذا النموذج.»

بهذا الوصف تصف كولونتاي المرأة الجديدة لتقطع مع النموذج القديم حيث كانت المرأة تابعة للرجل والمتممة للزوج لتعتبر المرأة اليوم تتمتع بعالمها الداخلي الخاص ولها اهتمامات تصب نحو الانسانية عامة والمرأة المستقلة داخليا وخارجيا.

ثم تبدأ كولونتاي باستعراض نماذج لعدة نماذج نسائية اعتبرتهن بطلات من روايات عديدة يمثلن نموذج المرأة الجديدة « النساء العاملات اللواتي تخضن نضالا خفيا ومتواصلا من أجل الحياة، أنها المرأة الطموحة المجدة والتي تمضي بخطى ثابتة وقوية نحو تحقيق استقلاليتها وتحقيق أحلامها وذاتها والمكافحة ضد ثالوث « الدولة ـــ الأسرة – المجتمع».

لتصل بالنهاية لرسم الملامح المميزة والمشاعر الجديدة والخصائص السيكولوجية التي تضع المرأة في عداد « النساء العازبات» وهي كالتالي :

–رجحان العاطفة وتعني أن دخول المرأة لميدان العمل والاستقلال الاقتصادي وفي معمعان الصراع بالحياة تطلب منها التعلم كيفية قهر عواطفها والتحكم بها وأن تقوم بعملية تثقيف وتهذيب الذات أكثر مما يفعل الرجل نظرا لطبيعة للنظام الاجتماعي الذكوري الذي يفرض عليها عدة حواجز، لتخلص أن كل امرأة لها صفة أو مهنة خارج البيت يفرض عليها انضباطية وقوة إرادة قادرتين على قهر مشاعرها.

– النساء الجديدات لا يطالبن بملكية حبهن : فهن يطمحن لاحترام مشاعرهن الخاصة ويتعلمن كيف يعترفن بهذه الحرية للآخرين أيضا ، وتستحضر مثال برواية الصوت لكاتبتها « غريت مايزيل–هس» لتوضح موقف البطلة أنها لم تكن الحقد والكراهية واتجاه الزوجة الأولى بموضوع الخيانة والإهانة للزوجة والإهانة باتخاذ المرأة الثانية كعشيقة، حيث شعرت البطلة بالتضامن اتجاه المرأة الأخرى واتجاه نفسها باعتبارهما ضحيتي رجل خائن ومهين لكرامة المرأة ليتم تكريس الشعور بالتضامن الجماعي والروح الرفاقية اتجاه المرأة المهانة.

و تعني كذالك هنا أيضا مسألة ازدواجية تقبل الرجل للماضي العاطفي الرجل بشكل عادي عكس الرجل الذي لا يتقبل امرأة لها ماضي عاطفي ليكرس النموذج الذكوري ويكرس عدم المساواة بين الجنسين في مسألة الجنس.

– المتطلبات الأعظم : التي تفرضها المرأة المعاصرة على الرجل فهي ترغب وتطالب باحترام شخصيتها وذاتها وأناها ولم تعد تتحمل تقبل الاستبداد وتسعى بكامل قوتها لتحافظ على حرية الذات ليتعاظم إحساسها بأنها كائن بشري بغض النظر عن جنسها وبالتالي يصعب عليها تحمل أو قبول إهانة رجل لها وأنها ليست مجرد جسد ووعاء جنسي لتفريغ متطلبات الجنسية بل إنها كائن بشري له شخصيته واستقلاليته ومتطلباته الخاصة.

– الاستقلال الشخصي : إن المرأة القديمة كانت عاجزة عن مواجهة الحياة حينما يرحل الرجل أو يموت ، عكس المرأة الجديدة اليوم (بعد دخولها لميدان العمل والاستقلال الاقتصادي) ، فهي لا تخشى الاستقلال وتزداد وتقديرا له كلما تجاوزت اهتماماتها أكثر حدود العائلة والبيت والحب وترفض التبعية المادية للرجل.

– الشعور بالحب : لم يعد محور حياة المرأة الوحيد وكل مبتغاها من الحياة ، فمع تعاظم مشاركة المرأة في حركة الحياة الاجتماعية وتعاظم دورها الفعال في الحياة الاقتصادية، إذ أنه لم يعد مضمون حياتها الأول والأخير، فهو يحتل مرتبة ثانية تماما مثل المرتبة التي يمنحه اياه الرجل، رغم أنه في بعض الأحيان تأتي فترات يطغى الحب على روحها وعقلها وقلبها وإرادتها فيحصل على كل اهتماماتها الأخرى حتى تفقد رونقها وترجعها للوراء خصوصا إن كان الحب مليء بالمآسي والآلام المبرحة ولكنها سرعان ما تستعيد قوتها وثباتها وتستعيد السيطرة على حياتها من جديد.

– الموقف الجديد من العمل : إن أعظم ألم بالنسبة للمرأة القديمة هو فقدان الرجل الذي تحبه أو خيانته لها ، أما المرأة الجديدة فأعظم ألم هو فقدانها ذاتها وتخليها عن أناها الخاصة من أجل رجل، المرأة الجديدة تثور على القيود الخارجية وتثور أيضا على الأسر الغرامي وترفض الأغلال التي يفرضها الحب في عصر العقليات المشوهة لأن المرأة الجديدة لم تعد محصورة بالحب، تولدت لديها مجموعة من الحاجات والاهتمامات لتجعل منها كيانا متفردا، وبالتالي تغير تقويم لشخصيتها الأخلاقية عكس الماضي حيث كانت لا تقاس قيمتها بميزاتها الإنسانية أو بذكائها بل بفضائلها النسوية التي فرضتها أخلاق الملكية البرجوازية عليها من قبيل « البراءة الجنسية – الفضيلة الجنسية» أما اليوم فالنساء الجديدات « العازبات» غالبا ما ينتهكن المحضورات قانون الفضيلة الجنسية الساري.

و بالتالي ، فإن التراكم التدريجي لدى المرأة الطبائع والمشاعر الأخلاقية والإنسانية يجعلنا نعتبرها كائن متفرد وليس كممثلة جنس « الأنثى» عكس النظرة القديمة التي كانت تحصر دورها في تأمين الوريث الشرعي للزوج.

إذن ملامح المرأة الجديدة تتلخص أساسا في انضباط بدل الانفعالية وتقدير للحرية والاستقلال ورفض للخضوع والاشخصية وتوكيد للذات والتأكيد على حق في اختيار الحياة التي تريد وتمتع بكافة الحقوق الطبيعية عوض قناع الطهارة المنافق وإحالة قصص الحب إلى مكان ثانوي في الحياة.

تصل كولونتاي للجزء الأخير من الفصل الأول بالإجابة عن كيفية ظهور المرأة الجديدة حيث تعتبر أن المرأة الجديدة العازبة هي ابنة ونتيجة النظام الاقتصادي الرأسمالي، حينما أخرجت النساء للعمل المأجور في الانتاج الرأسمالي، لتتغير جانبها السيكولوجي مع تغير الشروط الاقتصادية والتزايد الكمي لقوى العمل النسائية المأجورة.

إن علاقة الانتاج الرأسمالي التي ربطت قديما المرأة بالبيت والرجل المعيل ، انتزعت عنها لاحقا الأغلال الحديدية ودفعت بها نحو درب العمل المأجور خارج البيت لتفرض عليها « أغلال وعبودية جديدة» أي عبودية التبعية الاقتصادية للرأسمال، لتتطور المرأة تحت قسوة الواقع لتكسر كل القيم التي تعلمتها سابقا (الحقائق الأخلاقية السلبية ـــ الخنوع ـــ الخضوع والوداعة) وأضحت تملك مميزات أخرى فرضتها قوة واقعها الجديد « الصلابة – النشاط – التقرير – الحزم والتي كانت قديما حكرا على الرجل.

و تعتبر كولونتاي أن الواقع الرأسمالي المعاصر، يساهم في تكوين نموذج للمرأة الفكري القريب من الرجل حيث تعتبره نتيجة حتمية وطبيعية لمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، عكس ما يروج له البعض في كون المرأة الجديدة هي نتيجة لجهود البطولية لشخصيات قوية وعت نفسها.

تعتبر كولونتاي أيضا أن المرأة العاملة الخاضعة لأغلال التبعية الاقتصادية الرأسمالية، من جهة تبلور وتطور وعيها لفرديتها المستقلة وإيمانها بقدراتها الشخصية وبذالك اكتسبت المميزات الأخلاقية والفكرية الجديدة بصفتها ممثلة لطبقتها « الطبقة العاملة».

إذ تعتبر أيضا أنه بالتوازي مع وعي المرأة العاملة لشخصيتها ولحقوقها والشعور بالتضامن الجماعي وروح الرفاقية ، هذا الشعور لا ينمو بنفس القوة لدى المرأة الجديدة المنتمية للطبقات الاجتماعية البرجوازية .

لتصل كولونتاي ، لتقسيم المرأة الجديدة « النساء العازبات» إلى طبقتين اجتماعيتين أساسيتين « الطبقة العاملة والطبقة البرجوازية».

إذا كان التمايز النوعي عن نساء الماضي يجمع بين النساء الجديدات وينمي لديهن إحساس بالاستقلال ويعزز شخصيتهن ويرسخ آفاق عالمهن الفكري، فإن الانتماء الطبقي يشكل عامل تفرقة بين النساء الجديدات والتعارض الطبقي يبرز بوضوح كبير لدى النساء الشغيلات، اللواتي جربن بأنفسهن قوة التناقضات الاجتماعية وساهمن في الصراع الطبقي ، فقد اكتسبن الايديولوجية الطبقية الواضحة.

لتصل لخلاصة أن القاسم المشترك الوحيد بين المرأة الجديدة المنتمية لطبقة البرجوازية والأخرى المنتمية للطبقة العاملة هو اجتيازهن مرحلة « التمرد» والنضال من أجل تحقيق الذات واستقلالية شخصيتهن وتعتبر كولونتاي أن النساء المنتميات للطبقة البرجوازية يصطدمن بإيديولوجية طبقتهن المعادية لنموذج المرأة الجديدة وتخضعن لعدة أزمات أخلاقية أكثر حدة من النساء البروليتاريا.

ففي الوسط العمالي، لا تحصل صراعات حادة بين سيكولوجيا المرأة الجديدة وإيديولوجية الطبقية وتوضح كولونتاي هنا أن الطبقة العاملة تحتاج لشخصية ثائرة على شتى أنواع العبودية وإلى عضو مدرك وفعال يتمتع بحقوق شاملة والطبقية.

الفصل الثاني : الحب والأخلاق الجديدة

تنطلق كولونتاي بالتحدث عن فترة 1910 الوقت الذي وجهت فيه روسيا اهتمامها إلى القضايا الجنسية، ظهرت في ألمانيا دراسة سيكولوجية « لغريت مايزيل–هس» عنوانها « الأزمة الجنسية» لتستعرض أنها القيم الأخلاقية توجه حياة الإنسان الجنسية نحو هدفين :

– تأمين ذرية سليمة وصحيحة للنمر البشرية ودعم الاصطفاء الجنسي خدمة لمصلحة العرق.

– المساهمة في تنقية السيكولوجية الإنسانية في إغنائها بمشاعر التضامن والصداقة والجماعية والحال أن الأخلاق الحالية تخدم مصالح الملكية ولا تحقق أي من الهدفين.

إذ أن القانون المعقد للأخلاق الجنسية المعاصرة، بزواجه غير قابل للفسخ (زواج الكنيسة) والذي نادرا ما يكون أساسه الحب وبمؤسسة الدعارة الواسعة الانتشار ويقود البشرية نحو الانحلال الدائم.

و تستعرض النتائج المباشرة للأخلاق السائدة والتي تؤدي إلى تقبيح الجنس البشري وترذيله إلى الانحلال الجسدي والخلقي مثل الزيجات المتأخرة والكبت الجنسي القسري في أفضل مراحل الانجاب واللجوء إلى الدعارة وغياب "نشوة الأوجد" وحرمان العلاقات الزويجة من المشاعر الصادقة والنشوة.

و تستعرض كولونتاي أم مايزيل–هي تسعى للتوفيق بين الأخلاق الجنسية وبين مهام «الصحة العرقية» من قبيل حماية الأمومة والطفولة والكفاح ضد الدعارة ونزع هالة المطلق غير قابل للانتهاك عن الأخلاق الجنسية والتوفيق بينها وبين الحاجات الحيوية العملية ومتطلبات الطليعة البشرية أحد المهام التي يجب على جميع الاشتراكيين أن يولوها اهتمامهم المدرك والواعي.

تسعى كولونتاي من خلال استعراضها لدراسة « مايزيل–هس» إلى تحليل الجانب الاخر من المشكلة الجنسية وتطرح سؤال " هل تؤدي الأشكال الحالية للأخلاق الجنسية مهمتها الثانية على الأقل؟ وهل هي مصدر إغنائها السيكولوجيا الإنسانية بمشاعر التضامن والتازر؟"

لتستعرض كولونتاي أن مايزيل–هس تخضع للتحليل المنهجي للأشكال الثلاثة العلاقة بين الجنسين « الزواج الشرعي – العلاقة الحرة – الدعارة" لتخلص لنتيجة سلبية وحتمية هي أنه

«في النظام الرأسمالي تفضي هذه الأشكال الثلاثة إلى تدنيس النفس البشرية وتشويهها وتقضي على كل أمل في سعادة دائمة ومتينة، في وحدة روحية عميقة بين الكائنات الإنسانية إذن ليس هناك مخرج للأزمة الجنسية.»

لتعتبر كولونتاي أن التحول في سيكولوجيا الإنسانية باتجاه إغناء « طاقة الحب الكامنة» والعلاقة بين الجنسين المتميزة بمزيد من الحب والقربى الحقيقة تفرض تحولا أساسيا في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية أي الانتقال للاشتراكية.

و تتحدث كولونتاي على أن مايزيل–هس تعتبر أن العيوب الأساسية في الزواج الشرعي بوجه خاص» تتجلى في مسألتين :

عدم قابلية الفسخ» زواج الكنيسة»

مبدأ الملكية المطلق للزوجين أحدهما للآخر.

و تعتبر كايزيل أن فكرة عدم قابلية الفسخ» (الزواج الكنيسي) سخفا لكون الزوجين لا يمكنهما معرفة بعضهما البعض ومدى تناغمهما إلا بالحياة اليومية الزوجية.

ثم تعتبر فكرة الملكية وحقوق التملك المطلق لأحد الزوجين للاخر هو عامل بسمم الزواج الشرعي وهو يؤدي لتواجد الزوجين المستمر المزعج للإثنين إذ أنه ليس هناك وقت خاص ولا إرادة خاصة وليس هناك مكان خاص وهو نتيجة التبعية الاقتصادية.

و تعتبر مايزيل–هس أن هذين العاملين لهما تاثير مضر على النفس البشرية ثم تستعرض الشكل الثاني من العلاقات « الدعارة» والذي يعتبر أشد هولا وقبحا يحط فعل الحب إلى امتهان والانحراف والمقابل المادي.

فتأثير الدعارة على السيكولوجية الانسانية كبير، فهو يقضي على الروح بالجفاف ويطفئ الحب من القلوب.

و يشوه الأراء السليمة لدى الرجال (اللذين يلجؤون لهذا النوع من الممارسات) ويفقر الروح ويسممها وينتزع القدرة على الحب ويشوه مفاهيمنا حول الحب يحول الحب لشيء مخجل وساقط.

فالرجل المعتاد على الدعارة، يعتاد على أن يقرب المرأة إلا بحاجات محدودة وبسيكولوجية ضيقة الأفق، وعاجز عن فهم روح المرأة وسماع مشاعرها ويسمم مباهج الحب لدى النساء الباحثات في العلاقة الجنسية عن الانسجام النهائي للحب كلي القدرة.

أي أن المرأة السليمة تبحث عن الحب والانسجام في حين الرجل الذي كونته الدعارة (تجاربه الجنسية بمجال الدعارة) يبحث فقط عن رغبته الحيوانية الجسدية الإحادية السيء الذي يؤدي لعدم الرضا والجوع النفسي. والواقع أنه كلما كانت شخصية المرأة رفيعة وقوية ازدادت الأزمة الجنسية حدة.

أما الشكل الثالث ، «العلاقة الحرة» ، يحتوي على جوانب سلبية ، فالرجل يلجأ لهذا النوع من العلاقات بسيكولوجيا شوهتها سلبيات الزواج الشرعي من جهة والدعارة من جهة أخرى ويصطدم الحب الحر بحاجزين : العنة الجنسية (البرود والضعف الجنسي) التي هي جهر عالم الفردي النزعة وقلة الحصول على المتع المعنوية الحقيقية،

فالإنسان المعاصر ليس لديه وقت للحب في مجتمع قائم مبدأ المنافسة والكفاح القاسي والسعي نحو لقمة العيش أو ربح. وفي ظل هذه الشروط ينتهي الحب الحر إما إلى الانفصال أو الزواج الشرعي (بجوانبه السلبية) البعيد عن الحب الحقيقي.

و تعتبر كولونتاي أن الحب الحر يفتقر للواجب الأخلاقي، وبالتالي فإن كولونتاي تعتبر أن الإصلاحات التي جاءت بها مايزيل في المجال السياسة الالجتماعية تتطابق مع مطالب البرنامج الاشتراكي : استقلال الاقتصادي للمرأة – حماية الأمومة والطفولة ـــ القضاء على الدعارة – إلغاء مفهوم أولاد الشرعيين وغير الشرعيين وإقرار الزواج المدني السهل الفسخ – إعادة بناء المجتمع على قاعدة الاشتراكية.

لتنهي كولونتاي الفصل باستعراض استنتاجات «مايزيل–هس» ومطالبها العلمية:

– على المجتمع الاعتراف بسائر أنراع العلاقات بين الجنسين بشرط أن لا يكون أساسها مادي.

– الاعتراف بقدسية الأمومة ويتم دعمها معنويا وماديا في جل مراحل الأمومة.

– لكي لا تؤدي علاقات أكثر حرية إلى جر المرأة إلى هول الانهيار لابد من إعادة نظر شاملة في القيم الأخلاقية التي تتربى عليها الفتيات وينبغي تقوية قلب المرأة وسقي إرادتها بالقوة وأن تتعلم أن الحب مجرد مرحلة بحياتها وتتعلم لفظ الماضي في اللحظة المناسبة ومواصلة الحياة.

الفصل الثالث : العلاقات بين الجنسين والصراع الطبقي

تنطلق كولونتاي باعتبار أن الأزمة الجنسية حادة وخطيرة وهي أزمة مستمرة تمس كل الشعوب ، حيث أمام هذا الوضع تعتبرانه لمواجهة وحل هذا الوضع، ينادي الشطر المحافظ بالعودة لترسيخ الأسس العائلية القديمة وتعزيز القيم التقليدية والأخلاق الجنسية بينما يميل شطر الفردية البرجوازية لاعتبار أنه يلزم تحطيم كل المحرمات لقانون الأخلاق الجنسية وتعتبرها معيقة ودون جدوى وأن المسألة الحميمية مشرعها الوحيد الإراحة الفردية.

أما شطر الاشتراكي يؤكد على أن حل هذه المشكلات الجنسية لن يتم إلا عن طريق نظام اجتماعي واقتصادي مستصلح على نحو جذري ولكن ذلك لا يعني تأجيل التوعية به ومكافحة هاته الأزمة لحين إقامة النظام المجتمعي البديل لنتساءل عن كيفية مواجهة هاته الأزمة الجنسية في ظل الواقع الحالي.

ثم تلجئ كولونتاي للمقارنة بين العصر السابق والعصر الحالي من حيث مواجهة أزمة الجنسين وتذكر كولونتاي أن البشرية اجتازت مرحلة الأولى للأزمة الجنسية وتعني عصر النهضة والإصلاح الديني والمواجهة التي حصلت بين الارستقراطية الإقطاعية وقانونها الجنسي المفروض بدعم الكنيسة والمبادئ المستبدة التي كرستها الإقطاعية وبين البرجوازية وقانونها الجديد للأخلاق الجنسية والتي تعارضت تماما مع مبادئ الإقطاعية الجنسية ، حيث تعتبر أن الصراع الحاد والأزمة الجنسية آنذاك فقط الجزء وشريحة مقلصة من المجتمع (الإقطاعية والبرجوازية) في حين أن الطبقات الكادحة لم تكن تتأثر بشكل مباشر ولم تنخرط في ذلك الصراع فقد تمسكت بالنموذج التقليدي للأخلاق الجنسية.

أما اليوم فتعتبر كولونتاي أن الأزمة الجنسية أصبحت تمس وتعني جميع الطبقات الاجتماعية بما فيها البروليتاريا وتعتبر أحد مهام للطبقة العاملة هي إعطاء أهمية لمسألة العلاقات بين الجنسين لبناء أصح للعلاقات وأسعدها بين الجنسين.

و تعتبر أن منبعه الأزمة الجنسية الحالية هو النزوح الانسان المعاصر في ظل الر\اسمالية نحو القيم الفردية نتيجة للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية السائدة وأن هاته النزعة الفردية تسيطر تماما على مسألة العلاقات الجنسية من حيث مطالبة بامتلاك مطلق بلا منازع وعن كون الانسان عاجز عن احترام الاخر. ثم تخلص لأن تفاقم الأزمة الجنسية يعاد لعاميلن مميزين لسيكولوجية المعاصرة : مبدأ حقوق الملكية كائن لاخر والرأي المسبق لعدم تساوي الجنسين في سائر مناحي الحياة بما فيه الجنس.

ثم تعتبر أن العلاقة بين الجنسين يجب أن تتميز بمبدأين هو مبدأ الحرية المطلقة ومبدأ المساواة والتضامن الرفاقي الحقيقي.

و أن إصلاح العلاقات الجنسية يستحيل دون إصلاح جوهري للسيكولوجية الإنسانية وجعل الحب مبدأ أساسي للعلاقة بين الجنسين.

ثم تعتبر أن القانون الجنسي جزء لا يتجزأ من الإيديولوجية وأن الرأي القائل بأن مسألة "الأخلاق البروليتاريا" و"الأخلاق الجنسية البروليتاريا" هي بنيان فوقي لا يتغير إلا بتغير القاعدة الاقتصادية كليا هو رأي غير صائب بل تعتبر أن صياغة إيديولوجيا الطبقة الاجتماعية وصياغة الأخلاق الجنسية تتم داخل سيرورة نضال الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية وأن الطبقة العاملة لا تستطيع تدعيم مواقعها الاجتماعية في مرحلة نضالها إلا بواسطة القيم الروحية والمثل العليا.

لتخلص بالنهاية أن المعيار الأخلاقي الجوهري هو نتاج المصالح النوعية للطبقة الاجتماعية والتوفيق بينه وبين القيم الجنسية الوليدة هي مهمة تقع على عاتق الإيديولوجيين الطبقة الاجتماعية، وأنه علينا الإدراك أن قانون الأخلاق الجنسية المتوافق مع المهام الأساسية للطبقة العاملة «قابل لأن يتحول إلى أداة قوية لتدعيم موقع الطبقة القتالي لنضال من أجل مجتمع بدون طبقات ومن أجل صياغة علاقات جديدة بين الجنسين أقرب لتحقيق السعادة والحب.

كتاب الرأسمالية والنظرية الاجتماعية

تقديم حسن عتيق

«الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة» هو كتاب من تأليف أنطوني غيدنز، يُعتبر من الأعمال البارزة في دراسات الرأسمالية والنظرية الاجتماعية. في هذا الكتاب، يسعى غيدنز إلى استكشاف العلاقة بين السلوكيات الاجتماعية والنظم الاقتصادية، بالإضافة إلى كيفية تأثير الرأسمالية على تشكيل الهوية والمجتمعات.

1. الرأسمالية كنظام اجتماعي: يناقش غيدنز مفهوم الرأسمالية ليس فقط كنظام اقتصادي بل كنمط حياة اجتماعية يشكل العلاقة بين الأفراد والمجتمعات.

2. التحولات الاجتماعية: يستعرض التحولات التي حدثت في المجتمعات الغربية نتيجة للانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي، ويشير إلى تأثير الصناعات والتكنولوجيا على النسيج الاجتماعي.

3. المؤسسات والعمليات الاجتماعية: يتناول دور المؤسسات مثل الأسرة، التعليم، والدولة في تشكيل سلوك الأفراد وتفاعلاتهم في ظل الظروف الرأسمالية.

4. العولمة والتغير الاجتماعي: يستعرض غيدنز تأثير العولمة على العلاقة بين المجتمعات، وكيف يمكن للرأسمالية أن تعزز من انتشار الثقافات والأفكار، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات اجتماعية عميقة.

5. الهوية والخصوصية: يتطرق إلى كيفية تأثير الرأسمالية على الهوية الفردية والجماعية، وكيف تتشكل هذه الهويات في سياق النظام الرأسمالي.

6. نقد الرأسمالية: يسرد غيدنز بعض المخاطر والتحديات التي قد تنجم عن النظام الرأسمالي، مثل عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وأثرها على التماسك الاجتماعي.

الكتاب يجمع بين النظرية الماركسية والمدارس الفكرية الأخرى، ويقدم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الرأسمالية على المجتمعات الحديثة، مما يجعله مرجعًا مهمًا في دراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة.

كتاب جدير بالقراءة اصدقائي واحبتي الاعزاء.

المُتَّهَمُ

شفيق العبودي

مُتَّهَمٌ أَنَا بِكُلِّ التُّهَم
بِالأَمْنِيَاتِ أَنَا مُتَّهَمٌ
بِنَوَامِسِ الحُبِّ
مُتَّهَمٌ ،
كُلَّ صَبَاحٍ
تُغَازِلُنِي زَهْرَةُ الشَّمْسِ
تَعْبُرُ فَوْقَ وَجْهِي
طُيُورُ البَجَعِ،
مُتَّهَمٌ أَنَا يَا أُمِّي
بِالفَرَحِ زَمَنَ الانْكِسَارِ
بِأَحْلَامِ اليَقَضَةِ
وَرُؤَى اللَّيْلِ وَالهَمِّ ،
عَلَى ضِفَافِ النَّوْمِ
تَتَحَرَّشُ بِي الخَيْبَاتُ،
عِنْدَ قَارِعَةِ المَسَاءِ
مُتَّهَمٌ أَنَا بِكُلِّ التُّهَم

مَا ظَهَرَ مِنْهَا
ومَا بَطَنْ
ومَا جَرَّ عَلَيَّ مِنْ ذِمَم،
وَلَدُكِ يَا أُمِّي
يَعْشَقُ لَوْنَ الفَجْر
وقَشِيبِ الأَرْضِ مُنْذُ الصِّغَر،
وَلَدُكِ يَا أُمِّي
يَعْشَقُ لَوْنَ القَمَر
وعُيُونِ السَّحَابِ
وابْتِسَامَةِ الأَمَل،
مُتَّهَمٌ أَنَا
ولَمْ يَعُدْ هُنَاكَ مِنْ تُهَم
مُتَّهَمٌ بِالجَفَافِ
وغِيَابِ المَطَر،
مُتَّهَمٌ زَغْمًا عَنِّي بِكُلِّ التُّهَم
مُتَّهَمٌ بِحُبِّ الرَّغِيف
وعِشْقِ الصُّوَر،
لَا أَمَلَ لِلفَرَحِ

ومَعَ ذَلِكَ تُلَاحِقُنِي
كُلُّ التُّهَم
مِنْ زَرْعِ الوَرْدِ
إِلَى ارْتِكَابِ الفَرَحِ والنَّهَم
أُمِّي،
مُتَّهَمٌ أَنَا بِحُبِّك
واقْتِرَافِ الحَنِين
وقَلِيلٌ مِنَ الخَجَل ،
مُتَّهَمٌ أَنَا ولَا تُهَم
عَدَا العَجْزُ
ومَوْتُ الهِمَمِ،
لَا فَرَحٌ يَغْزُو أَيَّامَنَا
لَا غَضَبٌ يَعْتَصِبُ عَجْزَنَا،
لَا غَزَّةَ بِالدُّعَاءِ تَحَرَّرَتْ
ولَا حَلَبَ ،
وأَنَا دَوْمًا دَوْمًا مُتَّهَم...

العرائش 30 دجنبر 2024

حدائق النضال بلا عوسج

كلما أوغلت في سراديب هذا العالم وردهاته-عدا استثناءات نادرة- تبدى لي أنني أكاد ألامس الجنون، لما يعج بين مفاصله من مفارقات متمنعة على المقاربة؛ ذلك أن التلفيق يوشك أن يوهم بأن النقيضين قد يجتمعان، فلا يرتفعان معا، بالنسبة إلى الذات الواحدة، عكس ما هو معروف لدى المناطقة، «إن النقيضين لا يجتمعان، ولا يرتفعان، ولا توسُّط بينهما..»، فيستوي الوفاءُ والخيانةُ، ليس على المستويات الدنيا فحسب، وإنما على المستويات العليا كذلك، نحو «تصالح» الديمقراطية واللاديمقراطية، الحرية واللاحرية، العدالة واللاعدالة، تصالحا ربما أضحى تصالح تماه. وهو ما يضاعف حجية مهارتي التصنيف والتمييز أكثر من أي زمن مضى وولّى، لأن من سمات العاقل أن يعرف كيف وأين «يتموقع»؟.. ومن الأشخاص من لاذ بالانسحاب من حومة الصراع مؤثرا الصمت، حتى وإن كان خيانة، فتراه «مُبدعا» في اختلاق الذرائع، ونحت التبريرات، ولاسيما بعد أن أضحى خطاب التفاهة «متمكنا،أمكن»، وربما يجلي العالمُ الآن، غداة تغوّل الكيان الصهيونيّ بمباركة حلفائه التقليديين (أمري كا،بريطانيا،فرنسا،إيطاليا،تركيا..)، وحلفائه الآخرين ذوي البترودولار، المعدودين على العرب. وازداد الوضع تردياً وتدنيا عندما استهدف بنو صهيون أغلب أعضاء جبهة الصمود والتصدي (فلسطين،سوريا،اليمن)، وهم حاليا يتحرشون بالبقية الباقية.

وبقدرة قادر تحول الساسة و«المثقفون» من أقصى اليسار سابقا، إلى أقصى اليمين لاحقا، عذرهم في ذلك أكبر من الزلة، حين اعتبروا أنهم ساندوا هذا النظام السياسيّ أو ذاك خوفاً و رهبة، لا حبا ورغبة..والظاهر أن الوقائع أثبتت/تثبت«إجرائية» سلطة الانتفاعية الضيقة، مع استثناءات محتشمة، التي تتحكم في المواقف والمواقع. يقول محمود درويش في رائعته«مديح الظل العالي»:

يجب التوغل في اليمين
يجب التوجه إلى اليسار
يجب التمترس في الوسط
يجب الدفاع عن الغلط
يجب الذي يجب
ندعو لأندلس إن حوصرت حلب.

ومما يتندر به أعداءُ العرب أن الأمم الأخرى حققت العلوم المعروفة، بينما لم تدرك الأمةُ العربيةُ سوى«الكلاملوجيا»، باعتماد مخرجات الاجتماعات والندوات التي يدعو إليها العربُ، لهذا وذاك نحن أحوج ما نكون، أكثر من أي وقت مضى، إلى «نقد ذاتيّ، حقيقيّ، بالمفهوم الماركسيّ، عسى أن نصوغ الأسئلة التي لم نصغها، ونقارب، بعدئذ، الخطط البديلة(القوى الاقتراحية)، التي قد تنتشل سفننا من الوحل، فتبتعد بها عن الغرق، بين الغسق والشفق، ومن ثمة لا يحول الوهن، بين الجفن و الوسن..هكذا يقول درويش نفسُه في القصيدة نفسها:

«واسحب ظلالك عن الحاكم العربيّ حتى لا يعلقها وساما»

وإلا فإن هذه الأرض ستفقد ما يستحق الحياة عليها، إن سمح الشاعرُ عينَه، طبعا، بهذا التناصّ. بل إن قمحها سيغدو مرّا، وماءها سيُضحي أجاجا، لا يستسيغه الشهداءُ، الكرماءُ. ولنتذكر أن الأمهات المناضلات لن يثكلن يوما.

دجنبر 2024

عبد الحي أملوك:

ما وقع في سوريا لايمت للثورة بصلة وليس فتحا ديمقراطيا...

تقديم

نستضيف في هذا العدد الذي خصص ملفه ل «أية مهام للتحرر الوطني في ظل التطورات الراهنة في الشرق الأوسط؟ الرفيق عبد الحي أملوك (تاشفين الاندلسي) مناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي بطنجة و في صفوف الجمعية المغربية لحقوق الانسان منذ سنة 1996، وناضل سابقا في الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين في المغرب وفي عدة واجهات، كما انه مساجل على شبكات التواصل الاجتماعي نحاوره حول التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط وانعكاس الاحداث المتسارعة في سوريا على القضية الفلسطينية و الصراع مع العدو الصهيوني...

■ سقط النظام السوري في 8 دجنبر 2024 في ظروف صراع شرس في الشرق الأوسط ضد الصهيونية وحلفائها وبخاصة منذ عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023. هل نحن أمام «ثورة» و«فتح ديمقراطي» أم أمام « مشروع صومولة سوريا» وإضعافها أكثر مما هي عليه؟

● لنبدأ من حيث انتهى السؤال، بالنسبة للمخطط أو المشروع الامبريالي الصهيوني المطروح يأتي ضمن ما سمي بالشرق الأوسط الجديد وشمال أفريقيا، يتم بموجبه تفكيك دول المنطقة لصالح التوسع الصهيوني والهيمنة الامبريالية على منابع النفط والتحكم الاستراتيجي في طرق التجارة العالمية، هو مشروع مختلف نوعا ما عن ما وقع في الصومال حيث ان هذا الأخير ترك لمصيره بعد تفكيك الدولة الصومالية مما أدى الى أضرار مهمة بالنسبة للامبريالية الامريكية في منطقة القرن الأفريقي . على عكس ذلك فإن الوضع في سوريا تم الترتيب لما بعد نظام البعث بعناية فائقة وتقسيم الادوار بشكل محكم بين القوى الاقليمية الرجعية والصهيونية والامبريالية الامريكية واستعمال في ذلك الجماعات المصنفة دوليا إرهابية، وبالتالي فالمطلوب هو تفكيك سوريا مع ضمان التحكم الامني على مناطق مفككة منزوعة السلاح عبر الوكلاء الذين سيتم تنصيبهم على هذه المناطق حسب الطوائف والأعراق المتنوعة للشعب السوري .

أما جذور هذا الصراع فهو سابق على أحداث طوفان الأقصى التي اندلعت يوم 7 اكتوبر 2023 .

إن حدث 7 اكتوبر 2023 جاء في سياق رد عسكري مقاوم على ما كان ساريا على قدم وساق من تطبيع الأنظمة العربية الرجعية مع الكيان الصهيوني ضمن اتفاقيات أبراهام تحت رعاية الامبريالية الأمريكية في إطار ما سموه الشرق الاوسط الجديد وشمال أفريقيا الذي انطلق مع بداية الألفية الثالثة لصنع خرائط جديدة للمنطقة كما عبر عن ذلك رئيس وزراء الكيان الصهيوني على منصة الامم المتحدة . لكن تداعيات الحدث (7 اكتوبر 2023) كانت سريعة وحتمية، خصوصا مع تدخل جبهة الإسناد في لبنان واليمن والعراق وبشكل غير مباشر سوريا وإيران، خصوصا وأن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي كانت جارية في غزة بشكل وحشي نادر في التاريخ .

خلال هذا التدحرج كانت سوريا هي الحلقة الأضعف في هذه الجبهة لما تعرضت له من إنهاك على جميع المستويات، عسكريا وأمنيا بسبب الإرهاب الذي نظمته الامبريالية ومولته الانظمة الرجعية في الخليج وتركيا وكذلك اقتصاديا واجتماعيا ناهيك عن سياسة النظام السابقة في ربط اقتصاد البلاد بالدوائر الامبريالية الذي سماه بالانفتاح مما سهل للمعسكر الامبريالي الصهيوني الرجعي مهمة اختراق القاعدة الاجتماعية للشعب السوري الذي تفاقم وضعه مع عقوبات قاسية (قانون قيصر)، هذا الوضع دفع نخب النظام الى مرتع الفساد والاختراقات الامنية عموديا وأفقيا مما سهل اختراق الجبهة اللبنانية وكانت الخسائر فادحة بحيث اغتيلت قيادات حزب الله من الصف الاول والصف الثاني وكوادر عليا فصفا الجو تماما لعقد صفقات يتم بموجبها غزو سوريا بتلك السهولة التي تحيل الى نوع من تسليم السلط للقوى الارهابية بعد عملية تجميل سريعة .

انطلاقا من كل هذا فإن ما وقع في سوريا لا يمت للثورة بصلة ولا فتح ديمقراطي، بحيث أن الشعب السوري غائب تماما عن هذه العملية ذات الإخراج الرديء الذي استعملت فيه قوى الثورة المضادة وفي صلبها حركات الاسلام السياسي بكل تنويعاتها .

■ كيف نفسر جدلية السقوط والنهوض / الخيبة والأمل المتتالية لحركات التحرر العربية والمغاربية رغم هول الخراب والتضحيات التي وصلت حد الإبادة المتواصلة للشعب الفلسطيني ؟ وما هي مقومات النهوض بحركات التحرر وقواها التقدمية؟ وما موقع مشروع التنظيم المستقل للطبقة العاملة في هذه السيرورة ؟

● تاريخيا كانت منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا أكثر المناطق سخونة حيث يحتدم الصراع في ما بين الامبرياليات وبين هذه الامبرياليات وشعوب المنطقة لغناها بالموارد الطبيعية وموقعها الجيوستراتيجي بين القارات وخطوط التجارة العالمية، لنتذكر في هذا الصدد شركة الهند الشرقية المكلفة منذ اواخر القرن التاسع عشر بتسيير مناطق النفوذ والمستعمرات البريطانية في المنطقة، ولما كان الصراع بين الامبرياليات حول تقاسم النفوذ حصل تقسيم المنطقة الحالي وفق اتفاقيات سايكس ــ بيكو والذي يراد إعادة تقسيمه اليوم وفق مستجدات تخضع للأزمة العميقة والبنيوية التي تعيشها الرأسمالية العالمية واندفاعها لاستعمار المنطقة مجددا لكن هذه المرة عبر توسيع وتمديد جغرافية قاعدتها الامامية :الكيان الصهيوني على حساب دول المنطقة بعد أن كانت تخص فقط منطقة الإنتداب البريطاني في فلسطين في بداية القرن العشرين .

في هذا الخضم انطلقت سيرورات تحررية سيطرت فيها البرجوازية المتوسطة على بعض الاقطار عبر انقلابات متخذة الايديولوجية القومية العربية شعارا يروم وحدة شعوب هذه المنطقة، لكنها في المقابل سحقت باقي قوى التحرر التي كانت تشاركها المعركة لإقامة دول ديمقراطية تحررية . ما كان يميز كل الأنظمة في هذه المنطقة، سواء كانت وطنية بزعامة البرجوازية المتوسطة أو عميلة بزعامة الكمبرادورية المحلية هو انعدام الديمقراطية وسيادة الاستبداد والديكتاتورية وتشاركوا في عملية استئصال الحركات الشيوعية من جذورها رغم مساهمتها في عملية التحرير المنجزة في حينه وامتلأت سجونها بمناضليها وتم اعدام الكثير من كوادرها، لكن الاهم من هذا كله هو ان هذه الانظمة القومية العربية تهاوت في كل حروبها مع الكيان الصهيوني ومن وراءه الامبريالية الغربية والرجعية العربية مما جعل مهمة التحرر معقدة أكثر خصوصا لما بدأت المساومات التي سميت بمفاوضات السلام التي يبدو انها لم تنته بعد.

بعد هزيمة يونيو 1967 وكان واضحا ان البرجوازية المتوسطة تعيق معركة حركة التحرر الوطني ظهر للعلن تيارات ماركسية لينينية محاولة تحدي الوضع المتردي الذي تمخض عن سياسات الانظمة القومية وكانت دفعة قوية في الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية واعلانها الكفاح المسلح في فلسطين وعدة مناطق أخرى، لكن أحداث كبرى أدت مرة أخرى لانكماش هذه الحركات خصوصا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية لتدخل المنطقة في تراجع مهول الى أن حدث الحدث العظيم في 7 اكتوبر 2023 مما يحتم مرة أخرى استنهاض الوضع مجددا لوضع حد للحالة السابقة كقطيعة تشبه من حيث الشكل قطيعة ما بعد 1967 لكن بمضمون طبقي تؤطره تنظيمات مستقلة للطبقة العاملة، هذه الطبقة هي الوحيدة القادرة تاريخيا على إنجاز الثورة والتحرير في عز الأزمة البنيوية للرأسمالية العالمية المسبب الرئيسي لما يقع في كل بؤر التوتر عبر العالم وخصوصا في فلسطين حيث القاعدة الأمامية لهذه الرأسمالية وفي منطقتنا عموما .

■ يطرح حزب النهج الديمقراطي العمالي المرجعية الماركسية اللينينية كخط نظري، ومهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كمهام سياسية وتنظيمية آنية، رغم التشكيك في المشروع الاشتراكي. ما هي المداخل المهمة التي تسمح بالتقدم في هذه السيرورة في ظل تعقيدات الصراع الطبقي وتداخله ببلادنا وفي المنطقة؟

● إن الماركسية ذات راهنية كبرى في مرحلة تعيش فيها الرأسمالية العالمية أزمة عميقة لازالت تتخبط فيها وتصرفها عبر تفجير الحروب في مناطق التوتر عبر العالم وخصوصا في الشرق الأوسط ويظهر انها تتمدد في مناطق مختلفة من المعمور مع وجود مناطق رخوة ستنفجر فيها حروب أخرى قد تحدد مصير العالم.

رغم راهنية الماركسية الملحاحية فإن تصريفها وتطبيقها لا يمكن أن يتم الا عبر أدوات تنظيمية لازمة حسب القاعدة اللينينية الذهبية : التحليل الملموس للواقع الملموس، في هذا الواقع الطبقي الذي يزداد حدة فالجواب لن يكون خارج بناء التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين في مرحلة تتطور فيها التشكيلة الاجتماعية باستمرار وفق تطور نمط الانتاج الرأسمالي الذي يستفيد بدوره من تطور التقنية والتنظيم والذي انتج جيشا احتياطيا هائلا من العمال يتم نفيهم الى هوامش المدن ليبقى رهن الاشارة لعملية الانتاج الرأسمالي حسب احتياجاته من هذه اليد العاملة الفائضة وفي نفس الوقت دفع شرائح كبيرة من الفلاحين المعدمين والصغار الى الهجرة الى هذه الهوامش بعد تجفيف اسباب العيش في مناطقهم مما يستدعي تطوير شكل التنظيم لاستيعاب طلائع هذا الجيش من الكادحين في هذه الهوامش والتجذر في أحيائها.

إن تطور الرأسمالية بهذا الشكل الدراماتيكي والتخبط في ازمة بنيوية يتوجب على الماركسيين الوضوح الايديولوجي والحزم في مرحلة لا تحتمل الغموض تسمح ببناء هيئة أركان سياسية متمثلة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات الصراع الطبقي في منطقتنا حيث تتربع مشكلة الرأسمالية التبعية التي تطرح في آن مشكلة حل التناقض الرئيسي بين الوكلاء والامبريالية في المركز من جهة والطبقات والفئات الشعبية من جهة أخرى مع أن هذا التناقض الرئيسي يحركه التناقض الأساسي بين الطبقة العاملة وعموم الكادحين من جهة والبرجوازية من جهة أخرى . حل هذه التناقضات سوف لن يتم من دون بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين .

شكرا لك الرفيق عبد الحي أملوك أو تاشفين الاندلسي.

حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة أوروبا الغربية:

كل التضامن مع نضالات الشعوب من اجل التحرر والانعتاق

عقد المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي/ جهة أوروبا الغربية، اجتماعه العادي للتداول حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها تصاعد المقاربة القمعية والأمنية التي يشهدها المغرب بهدف تكميم الأفواه ومحاصرة الأصوات المعارضة، مما يكشف زيف كل شعارات الدولة المخزنية وإفلاس خطابها في ظل تعمق أزمة البلد على كافة المستويات، وتنامي الوعي لدى فئات واسعة من المغاربة بمسؤولية النظام المخزني لما آلت إليه الأوضاع ببلادنا، وبسقوط الأوهام لدى الكثيرين حول إمكانية إصلاح هذا النظام الفاسد من الداخل، وإمكانية دمقرطته.

وبعد استعراض مختلف القضايا محليا ووطنيا ودوليا، قرر إصدار البيان التالي :

– تثمينا لبيان المكتب السياسي حول مجريات الحرب بسوريا وتأكيدنا على ما جاء فيه من مواقف.

– تضامننا مع الشعب الفلسطيني لما يتعرض له من إبادة جماعية على يد الكيان الصهيوني المجرم بدعم من الإمبريالية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتواطؤ الأنظمة الرجعية العربية المطبعة مع هذا الكيان العنصري.

– إدانتنا للحكم الجائر ضد نشطاء الجبهة المغربية للتضامن مع فلسطين وضد التطبيع.

– تضامننا مع كل الشعوب التواقة للتحرر من قبضة الاستعمار والاستعمار الجديد في كل ما تتعرض له من تفقير واستغلال لثرواتها وإشعال فتيل الحروب بالنيابة.

– تضامننا مع نضالات شعبنا المغربي وما يستهدف مناضلاته ومناضليه من مضايقات واعتقالات ومحاكمات تعسفية بسبب الرأي، وأحكام جائرة تدخل في إطار حملة ممنهجة ضد منتقدي سياسة الدولة وخاصة في وسائط التواصل الإجتماعي، ودعمنا لكل أشكال التنظيم والنضال من أجل فضح ومناهضة الهجوم المتصاعد للسلطة المخزنية ضد حرية الرأي والتعبير، ومن أجل حماية حق المغاربة في التعبير الحر عن آرائهم وانتقاداتهم للسلطة والدولة ومؤسساتها

– تضامننا مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ورئيسها الرفيق عزيز غالي، وإدانتنا للأقلام المأجورة التي تستهدف إسكات صوت فضح الفساد والنضال من أجل مغرب الحقوق والحريات، وتهنئتنا للجمعية بحصولها على جائزة نوفاكط Novact الدولية.

– استنكارنا وإدانتنا للاعتقالات التي تمس نشطاء ومناضلي زلزال الحوز، المناضل سعيد ايت مهدي «امراكشي»، ومناضلي الحركة الطلابية بتازة، والمدونين والصحفيين.

– ادانتنا لاستمرار قضية الاعتقال السياسي وتأكيد مطالبتنا بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف وكافة المعتقلين السياسيين.

– دعمنا لنضالات الحركة النقابية والديمقراطية في مواجهة خيار القمع الممنهج ضد مختلف التعبيرات المنتقدة لمشروع قانون حق الإضراب التراجعي.

– دعمنا لنضالات عاملات وعمال سيكوميك بمكناس والمطالبة بالاستجابة الفورية لمطالبهم/ن وحل ملفهم الذي عمر طويلا، وتضامننا مع العاملات والعمال الزراعيين بأكادير وبكل مواقع الإنتاج والاستغلال من طرف تحالف السلطة والباطرونة.

– تثمينا لمطالب ونضالات الحركة النسائية الديمقراطية والتقدمية في المساواة الكاملة بين الرجال والنساء في الحقوق وفي الواجبات.

– تأكيدنا على الاستمرار في نضالاتنا وتنزيل أنشطة البرنامج السنوي في وقتها واتخاذ المبادرات النضالية دعما لنضالات شعبنا وقواه المناضلة.

– إدانتنا لحملات اليمين المتطرف ولسياساته العنصرية التي تمس في العمق حقوق المهاجرين بأوروبا والضغط من أجل أن يتمتعوا بكل حقوقهم العادلة والمشروعة في المساواة وضد الإقصاء، والعنصرية والكراهية.

وفي الأخير نهنئ رفيقنا مصطفى البراهمة وعائلته، على نجاح العملية الجراحية متمنين له الشفاء العاجل ليعود لإستئناف نشاطه النضالي جنبا إلى جنب مع كافة رفيقاتنا ورفاقنا بالنهج الديمقراطي العمالي، ومع كافة مناضلات ومناضلي الشعب المغربي.

المجد للشهداء والمقاومة

الحرية للمعتقلين السياسيين

عن المكتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي، جهة أوروبا الغربية.

28 دجنبر 2025

مالي والنيجر وبوركينا فاسو تنسحب من إيكواس
هل هو استكمال للتحرر؟

المصطفى خياطي

في أعقاب مؤتمر قمة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أعلنت دول «تحالف الساحل» مالي والنيجر وبوركينا فاسو انسحابها من مجموعة إيكواس، وهو الإجراء (السياسي) الذي جاء نتيجة لخضوع وانبطاح (زعماء) إيكواس لأطماع وأجندات فرنسا وأمريكا ضدا على مصالح وتطلعات شعوب دول المجموعة والمنطقة ككل باعتبارها مستعمرات سابقة وتعرضت ولا تزال تتعرض خيراتها ومذخراتها للنهب والتهريب. وباتت بالتالي دول بوركينا فاسو ومالي والنيجر مُجبرة على مواجهة التحديات الأمنية المفتعلة من قبيل زرع الجماعات الجهادية والإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة فوق أراضيها، وهي ليست إلا مؤامرة خسيسة خططت وهندست لها الامبريالية الغربية وتحديدا فرنسا لزعزعة وتقويض انتقال السلطة من أنظمة طيعة في يد فرنسا إلى أنظمة رفعت شعار «كفى من الاستغلال» و» طرد فرنسا واسترجاع الثروات وتقرير المصير». وعوض أن تكون دول إيكواس سندا لدول الساحل الثلاث، طبقا للمبادئ التأسيسية للمجموعة، اختارت هذه الأخيرة أن تستمر في لعب دور الأداة في يد فرنسا، وطالبت بعودة الحكام المخلوعين كشرط لاستمرار التعاون الاقتصادي والعسكري.

ومن بين النتائج الكارثية لهذا الانحياز، إضافة إلى زرع مجموعات إرهابية، فرض حصار غذائي على الدول الثلاث (النيجر ومالي وبوركينا فاسو) التي لا تتوفر على منافذ ساحلية، وتعتمد كليا على موانئ دول إيكواس لاستيراد الحاجيات والمواد الغذائية مما سيخلق صعوبات عظمى في تموين السوق الاستهلاكي والتبادل التجاري وتنقل الأفراد والبضائع من وإلى الدول المنسحبة والتي كانت أولى مؤسسي منظمة إيكواس سنة 1975. وتقول تقارير صحفية أن نيجيريا تهيمن على سلطة القرار داخل المنظمة لأنها تستحوذ على 60٪ من مجموع ناتجها الداخلي الخام وتشكل 50٪ من مجموع مساحتها التي تبلغ 5 مليون كلم مربع (17 ٪ من مساحة إفريقيا) وتعداد سكاني بأزيد من 350 مليون نسمة.

و رغم ان بنود ومواثيق تأسيس إيكواس تفرض التصدي للانقلابات، إلا أن مبرر دول (تحالف الساحل) الثلاث التي شهدت انقلابات على الأنظمة التابعة لفرنسا، مبررها القانوني انه من بين البنود والمواثيق كذلك هو التعاون في محاربة ونبذ الإرهاب والجريمة المنظمة. إلا أن إيكواس فشلت في هذا التحدي. لكن في دهاليز السياسة والتقاطعات الجيوسياسية، فإن إعلان الانسحاب كان منتظرا من قِبَل مالي والنيجر وبوركينا فاسو بالنظر إلى تعمق علاقاتها مع روسيا التي أتيحت لها الفرصة في إطار حرب المواقع مع الغرب، لتتمدد كحليف جديد على أساس شراكات اقتصادية وعسكرية وأمنية تقوم على مبدأ رابح/ رابح لبناء ما خلفه المنطق الاستعماري الذي فرضته فرنسا خلال عقود من زمن الاحتلال فقدت من خلاله الدول الثلاث وباقي دول أفريقيا سيادتها على اقتصادها وثرواتها المعدنية وبالتالي حقها في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي. وقد تعزز مسار الانعتاق من التبعية لفرنسا بالسند الشعبي الذي ثمن ودعم قرارات الحكام الجدد بطرد القوات الاستعمارية الفرنسية، وذلك بتنظيم مظاهرات شعبية ضخمة في شوارع المدن في كل من النيجر ومالي وبوركينا فاسو للتعبير عن ابتهاجها بالحدث التحرري، وخصوصا في بوركينا فاسو بلد الثائر طوماس سانكارا الذي تم استحضار تضحياته في سبيل التحرر والانعتاق.

فهل ستكون خطوة انسحاب الدول الثلاث من إيكواس متبوعة بخطوات مماثلة في أفق استكمال الالتحاق بركب قافلة التحرر من الاستعمار بالنسبة لكل إفريقيا التي تعاني دولها من افتقار شعوبها لمعبر سياسي / تنظيمي يرافع محليا وأمميا من أجل بناء الدولة الديمقراطية الوطنية ويقود نضالات شعوبها ومُفقريها وطبقاتها العاملة من أجل ذلك؟

حدث الأسبوع

ملامح من قوانين الدولة المخزنية

كبير قاشا

يبدو جليا بأن المخزن مصر على اتمام مصادرة الحقل العام من خلال سرعته القصوى لتمرير قانون تجريم الإضراب بصيغتها الأولى التي تمت المصادقة عليها في المجلس الوزاري دون تقديم أي تنازلات شكلية من قبيل تضمينه ضمانات قانونية لحماية النقابيين أو اجبار الباطرونا على الجلوس الجدي لطاولة مفاوضات أو منع طرد المكاتب النقابية، مستفيدا في ذلك من مناخ سياسي يخيم عليه الرعب والانتهاكات والتعديات، ومن هيكل ديمقراطي صوري يحفظ الموروث السلطوي التسلطي، ويسرف في تقديس قواعد الرقص في طين الاستبداد، ومن بيروقراطية نقابية تنظم الهزائم قبل النزال، ولذلك جاءت مقترحات التعديلات على المشروع رغم عددها المهم• (334 تعديل) خالية من أي شيء جدير بالذكر، اللهم ضرورة تجريد النقابة من هويتها الطبقية وجوهرها النضالي وإنهاء دابر أي نضال نقابي يمكن ان يهدد الملكية البورجوازية والسلطة المخزنية .

قانون تنظيمي للإضراب يجعل المعنيين به ولأول مرة في تاريخ ممارستهم النقابية وجها لوجه أمام الحقد الأعمى لعدوهم الطبقي المنتشي بإنجازات وكلائه الذين اضطلعوا بمهمة تبرير هذا العدوان بضرورة جلب الاستثمار وتوفير مناخه، ووعيا بالانعكاسات الخطيرة لهذا الهجوم وتهديده الجدي لحياة الموعودين بأشداق الجوع والتقشف والاستغلال اللامحدود، بادرت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي لمراسلة كل النقابات المغربية من دون استثناء للقاء تشاوري موسع لتوحيد الرؤية وتعزيز التعاون، وهو ما استجابت له تسع مكونات نقابية فقط لتتوجه بإعلان تأسيس الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد يوم 5 ماي 2024، وبعده بستة أشهر وتحديدا يوم الأربعاء 27 نونبر 2024 التأمت فسيفساء أحزاب وجمعيات ونقابات أخرى لتعلن تأسيس ما يسمى «جبهة الدفاع عن ممارسة حق الاضراب» دون أن توجه أي دعوة للجبهة السابقة أو لمكوناتها، وقد اختارت لحد الساعة عدم اصدار أي بيان او بلاغ او الدعوة لأي شكل احتجاجي، فيما بقيت مجموعة أخرى من النقابات مستقلة ومستقيلة.

حجم الإنزال القمعي الرهيب الذي خصص لمنع المسيرة التي دعت لها الجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد يوم الأحد 29 دجنبر 2024 بالرباط من حيث عدد العناصر و الآليات التي تم تجهيزها للتدخل يوحي بأن المخزن مصر على تمرير قانونه بجوهره التجريمي لوضع ترتيبات جديدة لصنع واقع سياسي يضمن له تأجيل انتقال التغيرات التي تراكمت على المستوى الاحتجاجي الإجتماعي الى مضمونها السياسي وذلك بعزل النقابات عن هذه النقطة الحرجة، كما أن اقتراح وزير التشغيل تمكين المركزيات النقابية من اموال الاقتطاعات من الأجور عن أيام الاضرابات لإعادة توجيهها للمضربين هي العظمة التي يراد رميها لزمرة من الارستقراطية النقابية لضمان ولائها وخذلانها للجماهير وتفكيكها لكل أواصر التلاحم والتضامن بين عموم المقهورين، وبذلك فإن خيارات المافيا المخزنية تحددت ملامحها وهي القمع للرافضين و الغنائم للمهللين، ولذلك علينا دفع الجبهة المغربية ضد قانون الاضراب والتقاعد لتجاوز كل يأس و تردد من أجل جر باقي التنظيمات النقابية والسياسية الحية والجمعوية على المستويات الاقليمية والجهوية لرفد هذا الهيكل التنظيمي بكل قوى النضال الصادق لبناء ميزان قوة كفيل بوقف هذا المسار الإنحداري والانتحاري الذي يحفره دعاة الاستسلام لمشيئة المخزن ...